



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../2023

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

أثر أدوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية للفترة (1980-2020)

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذة:

د/ بن الصغير فاطمة الزهرة

❖ حياة عشي

❖ منار زغلامي

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	استاذ التعليم العالي	رئيسا
بن الصغير فاطمة الزهرة	استاذة محاضرة - أ -	مشرفا ومقررا
عمير حمه	استاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023



شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في انجاز هذا العمل ، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ، ومن العمل ما ترضى ، وسلام على حبيبه وخليفه الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة "بن الصغير فاطمة الزهرة " لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وسعة صدرها وعلى حرصها أن يكون هذا العمل ، وعلى المجهودات التي بذلتها من اجلنا ، والنصائح والتوجيهات العظيمة ، التي كانت تضعها نصب أعيننا وهي تتبع هذا البحث بكل اهتمام....جعل الله ذلك في ميزان حسناتها يوم الدين نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة وأساتذة الكلية.



CLASS OF
2023



إهداء

الحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله
وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا اختم عملي هذا بكل هممة
ونشاط و اشكر كل من كان له الفضل في مشواري الدراسي وساعدني ولو باليسير.
إلى من وضعتني على طريق الحياة إلى من أفضلها على نفسي، إلى من أنارت لي درب النجاح
وراعتني بكل حب وحنان أمي الغالية "فاطمة الزهراء" وحفظها الله ورعاها.
إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول بعد الله في بلوغي التعليم
العالي والدي الحبيب " الزين" أطال الله في عمره.
إلى من كانت سندي وبجاني في كل مراحل تعليمي إلى الصدر الحنون ورفيقة الدرب عمتي
الغالية "مريم" حفظها الله ورعاها.
إلى أختي الغالية و حبيبة قلبي و سندي في الحياة "نورهان" إلى أخي الصغير المدلل حبيب قلوبنا
"حمادة".

و إلى سندي الثاني بعد الله ووالديا خطيبي " عبد القادر" الذي كان له الفضل
أيضا في مسيرة دراستي الجامعية و إلى والديه الكريمين حفظهم الله ورعاهم.
وأتقدم بالشكر الجزيل إلى "صبرينة بسكري" التي كانت بمثابة الأخت
الكبيرة ولم تبخل عليا بنصائحها وإرشاداتها.
إلى كل صديقاتي رفيقاتي دري "حياة" "أميرة" إيمان" وكل الذين عرفتهم طوال
مشواري الدراسي.

والى كل أساتذتي في الكلية لكم مني فائق التقدير والاحترام

واخص بذكر أستاذة "بن الصغير فاطمة الزهراء "

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا وصلى اللهم وسلم على

اشرف عبادك وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من رباني على الأخلاق والإصرار على العمل

الصالح وطلب العلم أي الغالي الذي فارقنا منذ أشهر قليلة ماضية إلى دار الحق،

رحم الله قلبا كان لي أحب شيء، ورحم الله روحا كانت لي كل شيء

إلى مصدر الحنان والعطاء أُمي الغالية اللهم أحفظها واطل في عمرها

إلى زوجي ورفيق دربي الذي كان مشجعا لمواصلة مشواري الدراسي

إلى أولادي الأحباء (جمال الدين ، مُجد الأمين) وابنتي الغالية ابتهال


إلى كل إخوتي وأخواتي خاصة (سعاد، سماح، سناء)

إلى أصدقاء الجامعة (منار، أميرة، إيمان)

وزملاء دفعتي تخصص اقتصاد كمي 2023

والى كل أساتذتي في الكلية لهم كل الاحترام واخص

بالذكر الأستاذة "بن الصغير فاطمة الزهرة"



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر و عرفان
II	الإهداءات
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
أ - ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنوع الاقتصادي
5	تمهيد الفصل الأول
6	المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية و التنوع الاقتصادي
6	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
16	المطلب الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي
19	المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التنوع الاقتصادي
21	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات السابقة
26	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2020)
34	تمهيد الفصل الثاني
35	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
35	المطلب الأول : واقع السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر
42	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
54	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها
54	المطلب الأول: تقدير النموذج ARDL

فهرس المحتويات

60	المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة
62	خلاصة الفصل
64	خاتمة
68	قائمة المصادر والمراجع
73	الملاحق
85	الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
26	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	01
28	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية باللغة العربية	02
30	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية باللغة الفرنسية	03
54	نتائج اختبار الاستقرارية	04
56	نتائج اختبار الحدود Bounds test	05
56	معاملات تقدير ARDL في الأجل الطويل Long run	06
58	نتائج معاملات تقدير في الأجل القصير Short run	07
60	نتائج اختبارات فحص النموذج	08

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
35	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1980)	01
36	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	02
36	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2000)	03
37	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2010)	04
38	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1980)	05
38	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	06
39	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2000)	07
39	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2010)	08
41	مساهمة القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية	09
42	قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)	10
44	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL	11
55	قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج	12
61	نتائج اختبار CUSUM	13
61	نتائج اختبار CUSUMQS	14



مقدمة



مقدمة:

تعد العلاقة بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية خصوصا في الآونة الأخيرة ، وذلك لما للسياسة المالية من أهمية في تحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق استعمال أدواتها في تنويع مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الشأن فإن اقتصاديات الدول التي تركز بالأساس على مصدر واحد في عملية تمويل التنمية، تواجه العديد من الصعوبات في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي .

والاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا فهو يعاني من اختلالات هيكلية وبنوية نتيجة لاعتماده الشبه كلي على إيرادات قطاع المحروقات ، وخاصة في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بين الحين والآخر من هنا بات من الضروري التوجه نحو إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من الآليات والسياسات باستخدام أدوات السياسة المالية لتنويع الإيرادات العامة والتخلص من التبعية النفطية ثم الاهتمام الأكثر بالتنويع في القاعدة الإنتاجية خاصة الصناعة والفلاحة والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: إشكالية البحث

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2020)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

تندرج ضمن طرح الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في ما يلي:

- ✓ ما هي أهم أدوات السياسة المالية التي اعتمدها الجزائر بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ✓ كيف يتم قياس التنويع الاقتصادي؟
- ✓ ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما مدى كفاءة أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ثالثا: الفرضيات

تقودنا الإجابة على الإشكالية إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة كالتالي:

✓ يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها لإغراض القياس من بينها مؤشر هيرشمان-هرفندال.

- ✓ هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي.
- ✓ هناك تأثير ايجابي بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي في الأجل الطويل.

✓ للضرائب اثر ايجابي على التنويع الاقتصادي.

رابعاً: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة تأثير أدوات السياسة المالية على درجة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني ، وضمن نطاق الهدف الرئيسي تم تحديد الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال معامل هيرشمان-هيرفندال.
- ✓ قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.
- ✓ قياس تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.

خامساً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه السياسة المالية بواسطة أدواتها في التأثير على التنويع الاقتصادي ، خاصة مع تطورات الاقتصادية الجديدة التي شاهدها العالم ، والتي لها التأثير المباشر وغير المباشر على مختلف القطاعات ، لتظهر مدى فعالية الأدوات المنتهجة من طرف الجزائر في تعزيز التنويع الاقتصادي.

سادساً: دوافع اختيار الموضوع

يعود دافع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ الميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى حداثة البحث و قلة الدراسات التي تناولته في الجزائر.

- ✓ توالي الأزمات المالية والنفطية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، وتوجه الدولة إلى تبني السياسة المالية المناسبة لها حسب الوضع الداخلي والخارجي.

سابعاً: تحديد إطار الدراسة

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني ، يمكن توضيحهما كما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين (1980-2020) ، نظر لكونها مجال زمني مر بعدة تغيرات وتطورات وأزمات عالمية كان لها اثر كبير على الاقتصاد الوطني.

ثامناً: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع ، وضرورة التطرق إلى وصف أدوات السياسة المالية ومفهوم التنويع الاقتصادي واهم مؤشرات ، إضافة لما سبق وتماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الاعتماد على الأساليب القياسية المتمثلة أساسا في أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

ذي الإبطاء الموزع **ARDL** مع استعمال **EViews 12** وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

تاسعا: هيكل الدراسة

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي وتطبيق طريقة **IMRAD** سوف تقسم الدراسة إلى فصلين أساسيين:

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنوع الاقتصادي والذي ينقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول تمت دراسة أساسيات السياسة المالية و التنوع الاقتصادي ، أما بالنسبة للمبحث الثاني قد تم تناول دراسات العلمية السابقة.

أما بالنسبة للفصل الثاني تم تناول جزء التطبيقي للدراسة وينقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تقديم النتائج المتحصل عليها من خلال اختبارات قياسية ومناقشتها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما سيتم التوصل إلى إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات.

عاشرا: صعوبات الدراسة

- من الجانب النظري للدراسة هناك صعوبات في إيجاد مراجع ذات معلومات حديثة وقيمة.
- من الجانب التطبيقي للدراسة وجهتنا صعوبة تحديد البيانات والإحصائيات وعدم دقتها وتناقضها في العديد من المواقع.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيم للسياسة المالية

والتنوع الاقتصادي

تمهيد:

تعد السياسة المالية من أدوات التحكم في النشاط الاقتصادي، ومن أهم الأدوات التي تساهم في عملية التنوع الاقتصادي، ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحياة الاقتصادية للدول، كما تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على قطاع معين هذا من خلال الاهتمام بتطوير كافة القطاعات وفروع الاقتصاد وخاصة القطاعات الإنتاجية وتوجيه أدواتها وعلى رأسها السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية لتفعيل التنوع الاقتصادي.

من خلال ما سبق سوف يقسم الفصل النظري إلى مبحثين أساسيين وهما:

- **المبحث الأول:** أساسيات السياسة المالية و التنوع الاقتصادي.

- **المبحث الثاني:** الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية و التنوع الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والتنوع الاقتصادي من الموضوعات التي تخطى باهتمام كبير من جانب الدول التي تسعى لبناء اقتصاد قوى ، حيث تعتبر السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التركيز على أهمية السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية التي تعطي دفع لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالسياسة المالية :

فمنها من يرى بان" مصطلح السياسة المالية مشتق أساسا من كلمة هي (Fisc) التي تعني حافظة النقود او الخزانة".¹

فقد عرفها الاقتصادي (bach) على أنها" أداة لاستخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي ،وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلاد ، فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل".²

تعرف بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات ،لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني ،التوظيف ،الادخارات ،الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل ومستوى التوظيف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".³

كما تعرف السياسة المالية بأنها" الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها و تدبير وسائل تمويلها".⁴

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة المالية على أنها :أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى

¹ جاب الله مصطفى ، السياسة الاقتصادية الكلية ، الطبعة الأولى ، دار الابتكار العلمية للنشر والتوزيع عمان -الأردن ، ص 82.

² دنزار كاظم الخيكاني ، د. حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان -الأردن ، ص45.

³ جاب الله مصطفى ،مرجع سبق ذكره ،ص 82.

⁴ سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، في شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011، ص13.

إليها، وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

أولاً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يُقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي¹.

كلنا نعرف أن من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون **Say** للأسواق ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه" يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا فان أى زيادة فى الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذ حيث سيخلق العرض الجديد طلبه².

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملتته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل المحافظة على نوع و من الاستقرار الاقتصادي.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 53.

² دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، جامعة الاسكندرية وبيروت العربية، ص 21-22.

بداية الثلاثينات ومنه فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.¹

ثالثاً: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة

يلاحظ من خلال استعراض الآراء والأفكار التي جاءت بها المدارس المذكورة في الفقرات السابقة أنها جاءت تحدياً للنماذج التقليدية والكينزية في الخمسينات والستينات، ووفقاً لما جاءت به من آراء حول إتخاذ سياسات اختيارية (مرنة) سواء كانت مالية أم نقدية لا يمكن التنبؤ بها، فإنها أي هذه السياسات تعطي إشارات إقتصادية مضللة من شأنها تغيير مسار السلوك الإقتصادي للأفراد والوحدات الإقتصادية، واستناداً لآراء تلك المدرسة يجب تجنب مثل تلك السياسات. لذلك فإن مسألة إتباع سياسة مالية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخصوصاً إذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأن إتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الإقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية (الرشيدة)، إذ إنهم يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم ويعملون وفقاً لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الإقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماماً، وبالتالي فإن السياسة المالية المرنة لا تؤدي غرضاً نافعاً في اغلب الأحيان لأن الأجرور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتها الأصلية، فضلاً عن أن الانقلابات في الإجراءات والسياسات تفضي إلى أخطاء في التوقعات.²

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الإقتصادية التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة من خلال الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الإقتصادي والمتمثلة في الإنفاق الحكومي العام (النفقات العامة)، الإيرادات العامة (منها الضريبة) والموازنة العامة من أجل تحقيق التنوع الإقتصادي.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

² د. نزار كاظم الخيكاني، د. حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

أولاً: سياسة الإنفاق العام

1- ماهية الإنفاق العام

1-1- مفهوم النفقة العامة: هناك عدة تعريفات للنفقة العامة نذكر منها:

- هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة) بهدف إشباع الحاجات العامة.¹
- تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام، وعندئذ فان النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي).²
- ويتضح من هذا التعريف ثلاثة عناصر للنفقة العامة هي:³
- استعمال مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- صدور النفقة من شخص معنوي عام: لكي النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية، وتبعاً لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
- غرض الإنفاق: له هدف وهو إشباع الحاجات العامة، ومنه يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة او المصلحة العامة وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تصرفه لإشباع حاجة خاصة او تحقيق منفعة خاصة ، تبرير ذلك يعود الى سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم يجب أن يتساووا كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة.

1-2- أشكال النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة بأخذ أشكال الأربعة الآتية:⁴

- الرواتب والأجور: وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين).
- إئتمان مشتريات الدولة: وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

¹ العمرابي سليم ، مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-

2015 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2018-2019 ، ص 21.

² د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل - بغداد - ، ص 17 .

³ عماري فاطمة الزهرة ، اثر السياسة المالية على التنوع خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية 2001-2018 ،

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، دفعة 2019-2020 ، ص ص 12-13.

⁴ د. اعداد حمود القيسي ، كتاب المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 40.

- **الإعانات والمساعدات:** وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة او خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها دفع ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية وتدفع بشكل دفعات نقدية او عينية.

- **تسديد الدين العام وفوائده:** ويتمثل بما تستدينه الدولة من أمواله لتمويل مشاريعها او موازنتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية او خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من إجراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتتسا الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده.

1-3- تقسيمات النفقات العامة:

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة نذكر منها:¹

أ- التقسيمات النظرية للنفقات العامة:

- من حيث الهيئة التي تقوم بها:
 - ✓ نفقات قومية: تقوم بها الحكومة المركزية وتهتم الشعب بأسره.
 - ✓ نفقات محلية: تقوم بها الهيئات المحلية وهم سكان منطقة معينة.
- من حيث أغراضها:
 - ✓ نفقات الإدارة العامة: نفقات الإدارة الحكومية.
 - ✓ نفقات الأمن العام: نفقات الدفاع، والأمن والعلاقات الخارجية.
 - ✓ نفقات الرخاء العام: نفقات تحسين وضع الشعب من كافة الوجوه.
- من حيث طبيعة النفقة:
 - ✓ نفقات حقيقية: تتضمن النفقات الاستهلاكية التي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية كالرواتب.
 - ✓ نفقات رأسمالية: ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البناء الأساسية كالطرق.
- ب- التقسيم الوضعي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى:
 - ✓ نفقات إدارية: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، وغيرها.

¹ عماري فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص14.

✓ **نفقات اجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.

✓ **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق الأهداف الاقتصادية كالأستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطن بخدمات أساسية كالنقل، الري، وغيرها.

1-4- سياسة الإنفاق العام وأثارها الاقتصادية

أ- تعريف سياسة الإنفاق العام

وان الحديث عن سياسة الإنفاق العام يجبرنا حتما إلى الحديث عن موضوع دور الدولة في الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي الحديث يرشدنا إلى أن المدرسة الكلاسيكية لا تسمح إلا بدور صغير للدولة في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها اسم "الدولة الحارسة" (العدل والأمن والدفاع والأشغال العمومية الكبرى)، في حين أن المدرسة الكينزية تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في فترة الأزمات وتصلح اسم "الدولة المتدخلة". وعليه فبحسب نوع الدولة يكون لسياسة الإنفاق دور من عدمه، والذي يمكن أن يمتد من الحيادية المطلقة إلى التدخل المطلق، وهذا ما ينعكس على السياسة المالية للدولة.¹

ب- أدوات سياسة الإنفاق العام

تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام في:²

✓ **تخفيض او زيادة الإنفاق العام:** وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة والقيود التي تعرفها الدولة من جهة أخرى.

✓ **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:** وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.
- نفقات أخرى.

¹ مريم زغاشو، د محمد هان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 48، 2017، ص 71.

² عماري فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ج- الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق

أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة في جميع دول العالم، وإلى تنوعه وتغيير هيكله، وإلى تقرير ايجابية النفقة، واستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه.

فسياسة الإنفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب

تتمثل في:¹

➤ الأثر على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية، وهي غالبا سنة، فالنفقات تؤثر على التشغيل، حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وذلك بطريقة مباشرة حينما تؤدي إلى زيادة النفقات ثم إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار.

➤ الأثر على معدل النمو الاقتصادي:

يمكننا أن نتوقع اثر ايجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد.

➤ الأثر على الاستهلاك الوطني:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، أما الأثر غير المباشر فيمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

➤ الأثر على توزيع الدخل الوطني:

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق على توزيع الدخل من خلال:

✓ تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأول للدخل.

✓ تتدخل الدولة في التوزيع النهائي تلجا الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول.

¹ عبد الجليل شليق، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، دفعة 2011-2012، ص ص 31-32.

➤ الأثر على مستوى العام للأسعار:

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: السياسة الضريبية

1- ماهية الضريبة

1-1- تعريف الضريبة:

هناك عدة تعريفات للضريبة نذكر منها:

- ✓ الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.¹
- ✓ الضريبة هي مزايا مالية تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التدبيرية وبدون نظير محدد، يهدف تغطية الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها السلطات العامة.²

1-2- قواعد الضريبة :

- ✓ الضريبة بالنسبة للدولة تعتبر ضرورة لا غنى عنها وتقوم بفرضها وجبايتها ما لها من حق السيادة.
- ✓ والضريبة بالنسبة للممول تعتبر عبئاً وتضحية، حقيقية أنها واجب اجتماعي عليه إلا أنها تحرمه من التمتع بجزء من أمواله، لذلك يجب على الدولة أن تعمل على التوفيق بين مصلحة الخزنة ومصلحة الخزينة العامة ومصلحة الممول، و أول من كتب في ذلك ادم سميث على أساس أربعة قواعد : العدالة ، اليقين ،الملائمة ،اقتصاد نفقات الجباية.
- ✓ وقد نظر التقليديون لهذه القواعد باعتبارها "دستور الضرائب" ،والفكر الحديث ينظر لهذه القواعد على أنها قواعد صحيحة ولكنها ليست ملزمة إلا في الحدود التي لا تتعارض فيها مع اعتبارات أكثر أهمية ويتوقف كل شيء في نهاية الأمر على الأغراض التي تحددها للضرائب.³

¹ د. خباية عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ،2009، ص 132.

² Emmanuel disle , jacques saraf, **gestion fiscale** ,13^e edition dunod ,paris 2013,p02.

³ د.محمد يسرى حسن عثمان ، اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى ، شركة مطابع الطويجي التجارية ،مصر 1996، ص 25.

1-3- الأهداف الضريبية

تستخدم الدول الضرائب كوسيلة لتحقيق أهداف معينة، ولقد تطورت هذه الأهداف ليتطور مفهوم الضريبة، فمن الأهداف المعروفة عند العامة والخاصة والمتمثلة في استخدام الضريبة كوسيلة لتمويل الميزانية العامة وأهمها هي:¹

• **الهدف المالي:** يراد بالضريبة تغطية مقدار النفقات العامة وهذا هدف مالي الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي.

• **الهدف الاقتصادي:** وهو الوصول إلى حالة استقرار اقتصادي غير مشوب بالتضخم او بالانكماش.

• **الهدف الاجتماعي:** تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اجتماعية أهمها:

✓ تحقيق حد التفاوت بين الدخل و الثروات.

✓ الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كحاربة استهلاك بعض السلع الضارة.

✓ المساهمة في حل مشكلة السكن وذلك باعتماد الدولة على الاستثمار او إعفاء المستثمرين في

قطاع السكن من الضرائب.

✓ تشجيع النسل او الحد منه بتخفيض معدل الضريبة للذين ينجبون عدد قليل من الأطفال وتزيد

هذه الإعفاءات كلما زاد عدد الأطفال.

• **الهدف السياسي:** أي أن الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

العامة ويعتبر استعمال الضريبة للأهداف السياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول

المتقدمة كما نستخدم الضريبة في محاربة الطبقة الاجتماعية.

1-4- السياسة الضريبية أدواتها وآثارها الاقتصادية

أ- السياسة الضريبية:

وعرفت السياسة الضريبية بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة إلى تعلن عنها الدولة مسبقا بصيغة

أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة او هيكل من الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية.²

¹ د. خبايا عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 135-137.

² عماري فاطمة الزهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

ب- أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار ضريبي معين باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات.

ويمكن توضيح أهم أدوات السياسة الضريبية فيما يلي:¹

✓ **تثبيت الضريبة:** وذلك بتحديد سعر ثابت للضريبة.

✓ **ترحيل الخسائر:** وهو نموذج لمشاركة المشروع فشله في مقابل اقتطاع جزء من أرباحه في شكل ضريبة في فترات الرواج وتحقيق الربح، ويساعد ترحيل الخسائر على الاستثمار و توجيهه.

✓ **الإعفاءات الضريبية:** هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة.

✓ **التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء.**

✓ **التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل.**

✓ **القرض الضريبي:** وهو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى.

✓ **الخصم الضريبي:** تطبيق مبدأ الخصم يعني حق المكلف باسترداد مبلغ الضريبة الذي سبق سداه عند شراء السلع والخدمات التي قام ببيعها.

✓ **رد الضريبة:** وذلك في حالة قيام المومون ببيع أصل قديم واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديد محله خلال فترة زمنية معينة.

ج- الآثار الاقتصادية للضريبة

للضريبة عدة آثار اقتصادية نذكر منها:²

✓ **الأثر على الاستهلاك:** إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك.

✓ **الأثر على الأسعار:** يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد.

✓ **الأثر على توزيع الدخل:** تعتمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حين تؤثر على الطبقة الغنية.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 26-28.

² عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

ثالثاً: سياسة الموازنة العامة

1- تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعريفات للموازنة العامة نذكر منها:¹

- ✓ الموازنة هي عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.
- ✓ الموازنة هي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة من مدة مستقلة تقاس عادة بسنة، وطلب إجازة من السلطة التشريعية، أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.

2- عناصر الموازنة العامة للدولة

تتمثل فيما يلي:²

- ✓ الموازنة تقدير مفصل لإيرادات الدولة و نفقاتها.
- ✓ الموازنة معتمدة من قبل السلطة التشريعية وحتى تصبح موازنة لابد من اقترانها بموافقة السلطة التشريعية ونواب الأمة.
- ✓ أنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ خطة مالية تنفيذية للسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية.
- ✓ الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.
- ✓ الموازنة وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

المطلب الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي، هو إحدى الأساليب الرئيسة لبناء قاعدة إنتاجية صلبة ومرنة، ونظراً لأهميته الكبرى وخاصة في الدول الريعية اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين العرب منهم والأجانب بهذا الموضوع المهم، و كبدائية للقيام بدراستنا، سنقوم أولاً بعرض أهم المفاهيم حول التنوع الاقتصادي أشكاله وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

من أجل تحديد مفهوم التنوع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من المفاهيم منها:

يقصد بالتنوع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق

¹ د. محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الاردن 2015 ، ص 141.

² ، المرجع السابق ص 142.

متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر، التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية.¹

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.² وهو تعريف ينطبق على حالة الدول التي تكون اقتصادياتها رهينة لقطاع النفط إذ يرى بأن: "التنوع الاقتصادي هو إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. خاصة في ظل ما يشهده القطاع النفطي من تقلبات متعلقة بالأسعار والإنتاج العالمي والتوجه نحو المصادر الطاقوية البديلة.³

هو عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.⁴

من خلال ما سبق، نعرف التنوع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية وإستراتيجية رئيسية للتغيير والاعتماد على عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة وذلك لتجنب مخاطر الأزمات الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم في مصادر الدخل على المدى الطويل والقصير.

¹ د.مجدوب خيرة، الاساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا، ص 16.

² محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 637.

³ صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشعبة علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، السنة الجامعية 2013-2014، ص 4.

⁴ صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي: إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 04 العدد: 01 جامعة الجليلي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، 2020، ص 69.

ثانياً: أهداف التنوع الإقتصادي

لقد تعددت أهداف التنوع الإقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المتخلفة، إلا ان حتمية تنوع الإقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها بلي¹:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال (الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

- ✓ ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.
- ✓ الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.
- ✓ رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الإقتصادي.
- ✓ تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة العمومية.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الإقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يعتمد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الإقتصادي.

الفرع الثاني: أشكال وأهمية التنوع الإقتصادي

يعتبر التنوع الإقتصادي جدار حماية الدولة ضد الظواهر و التغيرات الطبيعية إذ أن الكثير من الدول الريعية تهمل هذا الجانب لذا هناك أشكال للتنوع لها أهمية كبيرة نذكر منها:

¹ بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنوع هيكل الإقتصاد خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السنة 2022 - 2021، ص ص 14-15 .

أولاً: أشكال التنوع الإقتصادي

يمكن التفريق بين نوعين من التنوع الإقتصادي هما:¹

- ✓ **التنوع الأفقي Horizontal diversification**: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة ، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.
- ✓ **التنوع الراسي vertical diversification** : وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنوع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ، ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية ، حيث تكون مخرجات احد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

1-أهمية التنوع الإقتصادي

- ✓ مما لا شك أن للتنوع الإقتصادي أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي أهمها:²
- ✓ تختلف الأزمات الإقتصادية والطبيعية والاجتماعية و اختلالات في ميزانيات الدول التي تعتمد على قطاع واحد بتنوع منتجاتها ونشاطها يساهم في تقاؤها للمتغيرات الحاصلة.
- ✓ التنوع الإقتصادي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه احد مسارات الخروج من للبلدان النامية.
- ✓ احتلت مسألة النمو والتنوع مكانة هامة في تاريخ الفكر الإقتصادي ، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنوع الأنشطة الإقتصادية.

المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التنوع الإقتصادي

يعتبر التنوع حتمية لا بد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الإقتصاد حتى تتصدى لكل الأزمات ويعتمد التنوع على محددات ومؤشرات حتى يحقق قوة إقتصادية لدولة.

الفرع الأول: محددات التنوع الإقتصادي

- ✓ مما لا شك فيه أن التنوع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الإقتصاد ، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من التغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه وأهمها هي:³
- ✓ **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري.
- ✓ **السياسات العمومية**: السياسات المالية و التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- ✓ **متغيرات الإقتصاد الكلي**: سعر الصرف ، التضخم ، والتوازنات الخارجية.

¹ خالد هاشم عبد الحميد ، التنوع الإقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرض والتحديات ، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد 19 ، العدد 1 ، 2018 ، ص ص 75-98 .

² عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي، التنوع الإقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنوع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي، نوفمبر 2016، ص4.

³ مريم زغاشو ، د محمد هان، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

- ✓ المتغيرات المؤسسية : الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- ✓ الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات.

الفرع الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي

لقياس التنوع الاقتصادي في دولة ما لابد أن نستعين بالمؤشرات الإحصائية التالية:¹

أولا : مؤشر هيرفندال - هيرشمان

أن التنوع الاقتصادي يمكن قياسه بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف ، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كعامل هيرفندال - هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

بالنسبة لمعامل هر فندال - هيرشمان فيعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويبرز التغير الهيكلي الذي طرأ على مكونات، ولهذا يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي في قطاع معين، ويعرف معامل هر فندال هيرشمان Herfindahl-Hirshman-Index بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum (\frac{X_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، (X_i) قيمة المتغير في النشاط (i)، (X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هر فندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي (0 ≤ H ≤ 1)؛
H=0 فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي جميع النشاطات.
H= 1 فإن مقدر التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي مثلا.
وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال (0.50 ≤ H ≤ 1) دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ و متوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها.

¹ نجاة كورتيل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هر فندال هيرشمان للفترة 2011-2017 ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 52 ، 2019 ، ص 09.

بالإضافة إلى مؤشر هرفندال - هيرشمان هناك مؤشرين آخرين هما: ¹

ثانياً: مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد)

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لذلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية وتتراوح قيمة هذا المؤشر من 0 إلى 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات مع هيكل الصادرات العالمية وبحسب وفق الصيغة الآتية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

S_j: مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من إجمالي صادرات الدولة؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من إجمالي صادرات العالم؛

ثالثاً: مؤشر فلاديمير كوسوف

يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد، فكلما أصبحت قيمة **cos=0** يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات، وبحسب وفق العلاقة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف؛

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة

قبل الخوض في الدراسة الحالية، لابد من عرض عدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك من أجل الوقوف على الأساليب البحثية ومحاولة تطويرها للاعتماد عليها في معالجة موضوع محل الدراسة ومقارنة النتائج الحالية بالنتائج السابقة وقد تطرقت عدة دراسات لهذا الموضوع من مذكرات ومقالات بالرغم من ذلك هناك شح في المعلومات خاصة بالسنة للدراسات باللغة الأجنبية.

¹ د مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث فروع :

الفرع الأول : الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: د. بدروني ، د. بلقلة ابراهيم¹

تناولت هذه الدراسة قياس اثر النفقات العامة على التنوع الاقتصادي في الجزائر ، وإبراز مدى تأثير كل من نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي باستعمال أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة لتقدير العلاقات التوازنية القصيرة وطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) والمتغير التابع درجة التنوع الاقتصادي وتوصلت الدراسة لأهم النقاط التالية:

- ✓ تبين أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا، بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحدد مستويات أسعار النفط ، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تتزامن مع أسعار النفط المنخفضة ، وسياسة إنفاق توسعية والتي تزامنت مع الوفرة المالية التي تولدها مستويات المرتفعة لأسعار النفط.
- ✓ بينت الدراسة على وجود اثر معنوي وعكسي بين نفقات التسيير ومؤشر التنوع الاقتصادي لهيرشمان- هيرفندال في الأجل الطويل.
- ✓ يوجد اثر ايجابي لنفقات التجهيز في تنوع هيكل الاقتصاد في الأجل القصير.

الدراسة الثانية: د. عماري فاطمة الزهرة.²

هدفت هذه الدراسة لتوضيح اثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية والتركيز على مدى فعالية السياسة المالية في التنوع الاقتصادي ،وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن وذلك بالتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة المالية والتنوع الاقتصادي بالاعتماد ايضا على البحوث والدراسات المقدمة في ملتقيات علمية وأيضا التقارير حتى يتم المقارنة في هذا الجانب وعليه توصلت الى النتائج التالية:

¹ د. بدروني ، د. بلقلة ابراهيم ، اثر النفقات العامة على التنوع الاقتصادي في الجزائر (1980-2017) ،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 7، عدد 01 ، 2021 .

² د. عماري فاطمة الزهرة، اثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية(2001-2018)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019-2020 .

✓ للدولة دور فعال للتحويل من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط الى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات، الاقتصادية الانتاجية التي تخلق فيه قيمة مضافة ، وذلك يكون عن طريق ادوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق.

✓ من خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية للقطاع النفطي وتركز الصادرات ولم يحقق التنوع الاقتصادي المطلوب منه ، ومنه لاتزال الجزائر من الاقتصاديات الأكثر تركيزا وغير متنوعة أما الإمارات فعكست مؤشرات الاقتصادي المسار الايجابي للإمارات العربية المتحدة في مجال التنوع الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: د. مسعي أسماء، د. رايس فضيل¹

تناول هذا المقال مسار السياسة المالية وإبراز مدى مساهمتها في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الذي تتضح أهمية هذا البحث في كونه يعالج احد الخيارات الإستراتيجية التي تعد من أولويات الخطط التنموية في الجزائر، أما بالنسبة لأساليب الإحصاء فكان الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الذي يسمح بالكشف عن التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي **PIB** والمتغيرات المفسرة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ونسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ومنه خلقت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تعتبر السياسة المالية احد الآليات المؤثرة في التنوع الاقتصادي عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي والضرائب او السياسيتين الإنفاقية والضريبية نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة.

✓ لقد عرفت الجزائر منذ بداية الألفية سياسة مالية توسيعية، والتي تجسدت في البرامج التنموية التي اهتمت بمختلف القطاعات الاجتماعية.

✓ ان عدم قدرة السياسة المالية على المساهمة بدرجة كبيرة في تنوع الاقتصاد الجزائر راجع الى زيادة حصيله نفقات التسيير على حساب نفقات التسيير.

الفرع الثاني: الدراسات غير محلية (باللغة العربية)

الدراسة الأولى: د. ممدوح عوض الخطيب².

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة (1970-2008)، ليوضح ما تأثير تنوع القاعدة الاقتصادية على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على نواتج النشاطات الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

¹ د. مسعي أسماء، د. رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 06، العدد 01، 2022.

² د. ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، علمية تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، -مجلد 18، عدد 02، 2011.

ولهذا الغرض تم تقدير مؤشر بين إحصائيين للتنوع وهما: مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال-هيرشمان، وبعد قياس هذين المؤشرين خلال فترة الدراسة كما تم تقدير معدل تغيرهما لمعرفة زيادة ونقصان درجة التنوع وقد استعمل طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير وبهذا خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ بينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنوع على النمو الإقتصادي الإجمالي في المملكة وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي.

الدراسة الثانية: د. فخري حسانوف، نادر الكثيري.¹

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة السعودية للفترة (1989-2018) التي تتضمن تراجع أسعار النفط ويراد في هذه الدراسة استكشاف الدور الذي تلعبه السياسات المالية في تطوير القطاع غير النفطي في الإقتصاد المحلي، وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف الدراسة إلى تقييم مدى تأثير النفقات الحكومية في الميزانية العامة للدولة على القطاع غير النفطي في المملكة السعودية خلال فترة طويلة الأجل وقد طبقت نمذجة تصحيح الخطأ، والتكامل المشترك، واختبار الانقطاع الهيكلية لبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1989-2018) وتم الوصول إلى النتائج التالية:

✓ أن النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية لها تأثيرات إيجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي غير نفطي على المدى الطويل والقصير. ومع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة.

✓ يعتمد تأثير النمو الإقتصادي للنفقات المالية على فعاليتها وكفاءتها.

الدراسة الثالثة: د. عادل محمد خليفة غانم، د. مهدي بن معيفي السلطان.²

هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين التنوع الإقتصادي وإجمالي الناتج المحلي خلال خطط التنمية الإقتصادية (1970-2018) ولتحقيق هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من أدوات التحليل الإقتصادي والقياسي، وعلى وجه الخصوص تم استخدام معامل هيرفندال-هيرشمان ومعادلات التكامل المشترك حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ أوضحت الدراسة أن نسبة إنتاج النفط إلى إجمالي الناتج المحلي هو المتغير ذات التأثير المعنوي على التنوع الإقتصادي المركب، حيث أن زيادة نسبة قيمة إنتاج النفط إلى إجمالي الناتج المحلي

¹: د. فخري حسانوف، نادر الكثيري، تأثير السياسات المالية على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، العدد 14، 2020.

²: د. عادل محمد خليفة غانم، د. مهدي بن معيفي السلطان، دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الإقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 01، 2020.

بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة معامل هيرفندال -هيرشمان (انخفاض التنوع الإقتصادي بنسبة 9.53%) .

✓ كما تبين عدم معنوية تأثير كل من التنوع الإقتصادي والعمالة الكلية على إجمالي الناتج المحلي، نظرا لانخفاض قيمة مضاعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: ¹Amal mattallah, Sihem mattallah

تناولت هذه الدراسة تحقيق مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) بحيث تم استخدام اختبار جوهانس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وتوصلت نتائج الدراسة الى:

✓ بان الضرائب الغير مباشرة والنفقات المنتجة لها تأثير ايجابي على المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

✓ أما الضرائب المباشرة الدقيقة والنفقات المتكررة غير المنتجة لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

الدراسة الثانية: ²Refaf Brahim

تهدف هذه الدراسة إلى مدى مساهمة سياسة المالية العامة في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) الذي يشرح تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) وتحصيل الضرائب والإيرادات والمصروفات الحكومية كمتغيرات تفسيرية من خلال تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي واهم النتائج المتوصل إليها هي :

✓ أن هناك علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي ،استثناء الإنفاق على التعليم والعسكري والنمو الإقتصادي.

✓ من ناحية أخرى، فان الإنفاق على التعليم يحفز النمو الإقتصادي.

✓ كما أن للاستثمارات العامة اثر ايجابي على النمو الإقتصادي.

¹ Amal mattallah,siham mattallah,does fiscal policy spur economics growthr,empirical evidence form Algeria ,theoretical and applied economics ,volume xxiv (2017) ,N03.

² REFAF brahim ,l'impact de la politique budgetaire sur la croissance economique en algerie revue etudes economique ,volume 16,N02, 2022.

الدراسة الثالثة: ¹ Ferial DERMECHI et dr.Ahmed ZAKANE

تناولت هذه الورقة البحثية تأثير العوامل المالية والميزانية على التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستدلال الإحصائي والتحليل الوصفي ثم بناء نموذج قياسي باستخدام تقنية OLS. وبينت الدراسة النتائج التالية:

✓ يعتمد حافز التنوع الاقتصادي على فعالية التفاعل بين سياسة الإنفاق العام والنظام المالي.

✓ بتجسيد التكامل بين المجالين في الإنفاق بين القطاعين العام والخاص.

إحدى الاستراتيجيات الاستثمار المصممة لتحقيق الأهداف المالية طويلة المدى سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض بعض الدراسات السابقة المحلية وغير محلية و الأجنبية، سيتم إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين مجموع الدراسات السابقة والدراسات الحالية على النحو التالي:

الجدول رقم (1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية	
قياس اثر النفقات العامة على التنوع الاقتصادي في الجزائر	اثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	مساهمة السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري	اثر أدوات السياسة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات	موضوع الدراسة
2017-1980	2018-2001	2000-2019	2020-1980	الفترة
- بينت الدراسة على وجود اثر معنوي وعكسي بين نفقات التسيير ومؤشر التنوع الاقتصادي هرشمان-هرفندال في الأجل القصير.	- للدولة دور فعال للتحويل من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع تعمل فيه كل القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية التي تخلق	- تعتبر السياسة المالية احد الآليات المؤثرة في التنوع الاقتصادي عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي والضرائب او السياسيتين الاتفاقية والضريبية	- وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنوع الاقتصادي. - هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنوع	النتائج

¹ Ferial DERMECHI et dr.Ahmed ZAKANE, les facteurs budgétaire et financiers pour un diversification economique solide en Algerie ,Ruve d'études sur les institutions et le developpement ,volume 04 ,N01,2018 .

<p>الاقتصادي. - بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنوع الاقتصادي. - أما بالنسبة للثابت C والتنوع الاقتصادي علاقة طردية.</p>	<p>نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة.</p>	<p>فيه قيمة مضافة ،وذلك يكون عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق.</p>	<p>-يوجد اثر ايجابي لنفقات التجهيز في تنوع هيكل الاقتصاد في الأجل القصير .</p>	
<p>-قياس درجة التنوع الاقتصادي من خلال معامل هيرشمان-هيرفندال. -قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. -قياس تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.</p>	<p>تقييم مدى مساهمة السياسة المالية (النفقات والإيرادات العامة) في تنوع الاقتصاد الجزائري</p>	<p>التركيز على مدى فعالية السياسة المالية في التنوع الاقتصادي</p>	<p>معرفة تأثير النفقات العامة بشقيها أي نفقات التجهيز والتسيير على درجة تنوع هيكل الاقتصاد الوطني</p>	<p>الهدف من الدراسة</p>
<p>نموذج الانحدار الذاتي للفجوات</p>	<p>التحليل الوصفي للبيانات</p>	<p>التحليل الوصفي للبيانات</p>	<p>نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء</p>	<p>أسلوب المعالجة</p>

الزمنية المتباطئة ARDL			الزمني الموزع ARDL	
---------------------------	--	--	-----------------------	--

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (1) ،هناك تقريبا تشابه كلي بين أهداف الدراسات المحلية ودراستنا ،رغم الاختلاف في الإطار الزمني ،كذلك هناك اختلاف قليل في النتائج المتوصل إليها، لأننا ندرس اثر أدوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي للجزائر ، فالدراسة السابقة والحالية كانت لنفس البلد.

الجدول (2): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات غير المحلية باللغة العربية

الدراسة الحالية	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
اثر أدوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات	دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الإقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك	اثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة السعودية.	اثر التنوع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.	موضوع الدراسة
2020-1980	2018-1970	2018-1989	2008-1970	الفترة
-وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنوع الإقتصادي. -هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنوع الإقتصادي. -بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنوع الإقتصادي.	أوضحت الدراسة أن نسبة انتاج النفط الى اجمالي الناتج المحلي هي المتغير ذات التأثير المعنوي على التنوع الإقتصادي المركب ،حيث ان زيادة نسبة قيمة انتاج النفط الى اجمالي الناتج المحلي بنسبة 10% تؤدي الى زيادة معامل هيرفيندال هيرشمان 9,53%.	أن النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية لها تأثيرات ايجابية ذات دلالة احصائية على الناتج المحلي الغير نفطي على المدى الطويل والقصير ومع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة.	بينت النتائج القياسية الاثر العكسي للتنوع على النمو الإقتصادي الاجمالي في المملكة وأثره الايجابي على النمو في القطاع غير النفطي.	النتائج

-أما بالنسبة للثابت C والتنوع الاقتصادي علاقة طردية.				
هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع الاقتصادي من خلال معامل هيرشمان-هيرفندال. -قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل. -قياس تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على التنوع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.	هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين التنوع الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلي خلال خطط التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير النفقات الحكومية في الميزانية العامة للدولة على القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية	هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.	الهدف من الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	باستخدام معادلات التكامل المشترك	التكامل المشترك ECM	طريقة المربعات الصغرى في التقدير	أسلوب المعالجة

من خلال مقارنة هذه الدراسات في الجدول أعلاه رقم (2) نلاحظ رغم اختلاف في الرقعة الجغرافية و الإطار الزمني والمكاني إلا أننا نشترك في تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية كما يوجد تشابه في متغيرات الدراسة بالرغم الاختلاف النسبي في النتائج المتوصل إليها.

الجدول(3): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية		
موضوع الدراسة	مؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	مؤثر السياسة المالية العامة في النمو الاقتصادي في الجزائر.	مؤثر العوامل المالية والميزانية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات		
الفترة	2015-1970	2018-1970	2020-1980		
النتائج	- بان الضرائب الغير مباشرة والنققات المنتجة لها تأثير ايجابي على المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. - أما الضرائب المباشرة الدقيقة والنققات المتكررة غير المنتجة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.	- أن هناك علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي، استثناء الإنفاق على التعليم والعسكري والنمو الاقتصادي. - من ناحية أخرى، فإن الإنفاق على التعليم يحفز النمو الاقتصادي. كما أن للاستثمارات العامة اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.	- يعتمد حافز التنوع الاقتصادي على فعالية التفاعل بين سياسة الإنفاق العام والنظام المالي. - بتجسيد التكامل بين المجالين في الإنفاق بين القطاعين العام والخاص. - إحدى الاستراتيجيات الاستثمار المصممة لتحقيق الأهداف المالية طويلة المدى سوق الأوراق المالية.	- وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنوع الاقتصادي. - هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنوع الاقتصادي. - بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنوع الاقتصادي. - أما بالنسبة للثابت C والتنوع الاقتصادي علاقة طردية.	
الهدف من	تقديم نتائج لها تأثير	تأثير السياسة	هدفت هذه الدراسة		

<p>إلى قياس درجة التنوع الإقتصادي من خلال معامل هيرشمان-هيرفندال.</p> <p>- قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الإقتصادي في الأجلين القصير والطويل.</p> <p>- قياس تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على التنوع الإقتصادي في الأجلين القصير والطويل.</p>	<p>نتائج تأثير الإنفاق العام على التنوع الإقتصادي سلبا أو إيجابا.</p>	<p>المالية على النمو الإقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) ، وتحصيل الضرائب والإيرادات والمصروفات الحكومية كمتغيرات تفسيرية.</p>	<p>إيجابي كبير لكل من الضرائب غير المباشرة والنفقات الجارية الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.</p>	<p>الدراسة</p>
<p>نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL</p>	<p>نموذج قياسي باستخدام تقنية OLS</p>	<p>نموذج قياسي</p>	<p>اختبار جوها نس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)</p>	<p>أسلوب المعالجة</p>

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (3) هناك تشابه في المتغيرات المستقلة واختلاف في المتغير التابع في أغلب الدراسات مع عدم تطابق الإطار الزمني كما اعتمدنا في دراستنا من خلال الجدول أعلاه استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL بينما استعملت الدراسات الأخرى نماذج مختلفة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص ان الدولة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على مجموعة من الاهداف وذلك بفضل ادواتها الممثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية , وفق الية معينة بقصد احداث توازن اقتصادي على المدى الطويل من خلال التنوع الاقتصادي في القاعدة الانتاجية.

وقد جاءت معظم الدراسات السابقة تؤكد العلاقة القوية بين السياسة المالية والتنوع الاقتصادي وهذا ما سوف يتم اثباته على مستوى الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية

على التنويع الإقتصادي في الجزائر خارج

قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-1980-

2020)

تمهيد:

يهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس اثر أدوات السياسة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2020) ،لذا سيتم تحديد كيفية انجاز هذا من خلال تحديد المتغيرات واختيار مجتمع الدراسة وعينته وكيفية تلخيص المعطيات ، كذلك تحديد الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في دراسة المعطيات والتي تمكننا من الحصول على النتائج قصد تحليلها ومناقشتها.

ولذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وفق مايلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها ، مما يعطى للبحث قيمة علمية ، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته ، كذلك استنتاج النتائج ، وقبل التطرق إلى هذا لا بد من عرض تطور السياسة المالية والتنوع الاقتصادي.

المطلب الأول : واقع السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية مر بتحويلات وإصلاحات هامة للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي لاقتصاد السوق ، وفترة الدراسة هذه تبرز ما مرت به السياسة المالية من تطورات ساهمت في إحداث الانتقال النوعي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ، وقطع أشواط هامة في إصلاح المنظومة الاقتصادية للوصول إلى التنوع الاقتصادي.

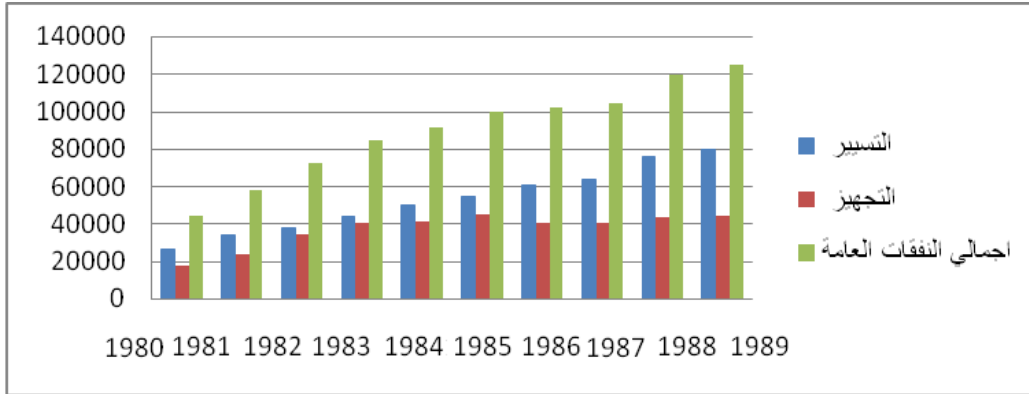
الفرع الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

أولاً: تحليل تطور السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1980-2020

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز وعرفت هذه النفقات تطورا من مجموع النفقات السنوية خلال فترة الدراسة حيث تم تقسيمها إلى مراحل:

1- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الشكل رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

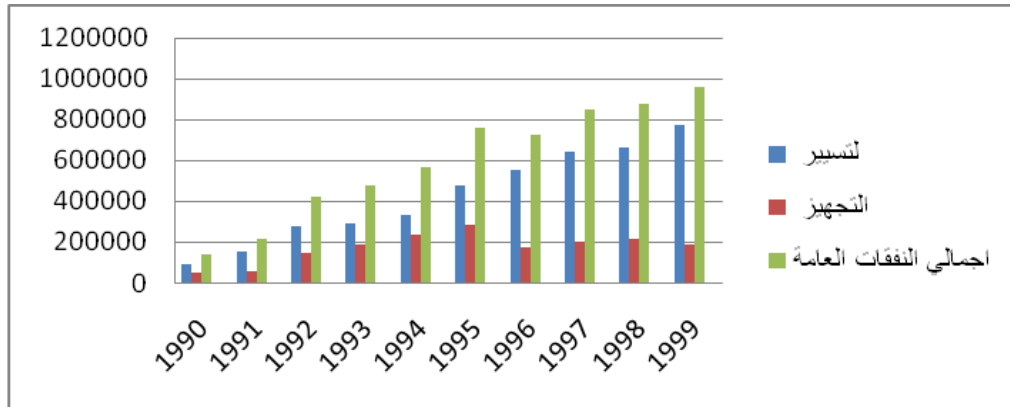


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

شهدت هذه الفترة تركيز الدولة على الجانب الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة وذلك ما استدعي تخفيض نفقات كبيرة خلال الثمانيات فكانت بمعدلات نمو متزايدة حيث وصلت النفقات العامة في سنة 1985 إلى 99841 مليار دج في نفس الفترة من بداية سنة 1986 سجلت تباطؤ في زيادة النفقات العامة نتيجة الأزمة البترولية لكن سرعان ما زادت وتيرة الإنفاق خلال السنوات (1987، 1988، و1989) والتي قدرت بالقيم التالية على التوالي (103977، 119700 و 124500) ويعود ذلك للاعتماد على النموذج التنموي المبني على نظرية الصناعات المصنعة الذي يتطلب سياسة إنفاقية.

2- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الشكل رقم (2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

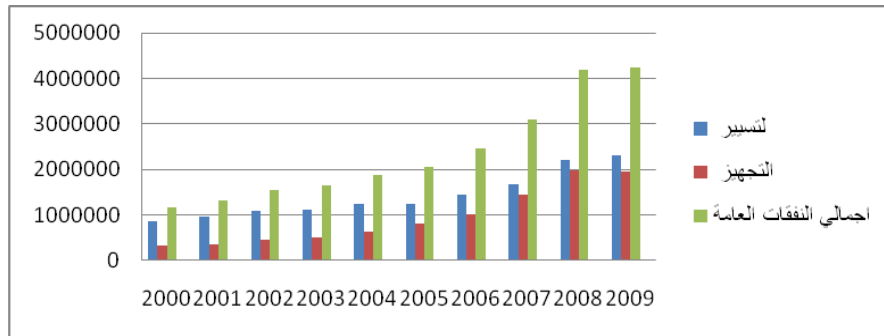


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

تميزت هذه الفترة أي فترة التسعينات بالسياسة الإنفاقية الانكماشية وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بشارتها الدولة ، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الائتماني ، وتطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي (1994-1998) والتي ركزت على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة وهذا ما يسجل نمو منخفض الإنفاق العام في السنوات (1996، 1997، 1998، و 1999) التي قدرت ب (724609، 845196، 875739 و 961682) مليار دج نتيجة شح الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط.

3- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

الشكل رقم (3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

لقد عرفت الجزائر ارتفاع في نفقاتها العمومية بشقيها -نفقات التجهيز ونفقات التسيير- وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول حيث وصل قيمة البرميل الواحد 36.05 دولار سنة 2004¹، مما احدث تأثير كبير في فوائض مالية معتبرة من خلالها تم التسديد المسبق للديون الخارجية من جهة

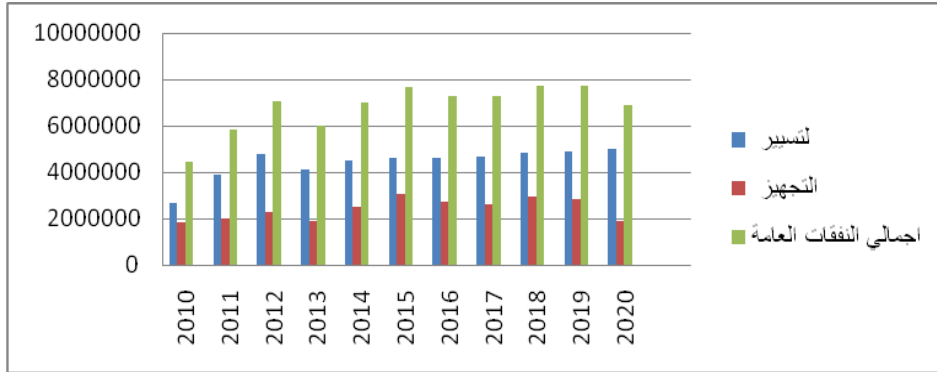
¹ د. مسعي أسماء، د. رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 309-326.

والشروع في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ومع تواصل ارتفاع الإيرادات الجبائية من 1485699 مليار دج سنة 2004 إلى 2267836 مليار دج سنة 2005 مما ترتب عليها زيادة النفقات العامة من 1888930 مليار دج سنة 2004 والى 2052037 مليار دج ، كما يلاحظ نمو نفقات التشغيل بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

ومع استمرار مسعى الجزائر في تطوير الاقتصاد وتنويع دخله عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ارتفعت النفقات العامة من 2052037 مليار دج سنة 2005 إلى 4246334 مليار دج سنة 2009 وهو دليل على إتباع الدولة السياسة الإنفاقية التوسعية مع الزيادة في نمو نفقات التشغيل بوتيرة اكبر مقارنة مع نفقات التجهيز لان الدولة تقوم بتقديم إعانات التشغيل بالإضافة إلى وسائل الخدمات (من تكاليف الموظفين ،معدات واللوازم والصيانة).

4- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

وهي تعتبر فترة التأكيد على مواصلة النمو الاقتصادي ،خاصة بداية 2010 حيث تم تكثيف الجهود التي شرعت الدولة فيها منذ عشرة سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتبين من زيادة النفقات العامة من 4466940 إلى 6995769 مليار دج بين 2010 و 2014 لكن مع سنة 2014 وما حدث من انهيار حاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع الإيرادات العامة لدولة وإتباع سياسة ترشيد النفقات العامة وهذا ما انعكس على النفقات العامة خلال هذه السنوات (2015، 2016 و 2019) وشهدت تذبذب في القيم مقارنة مع السنوات السابقة (7656331 ، 7282630 و 7741345 على التوالي) بالنسبة سنة 2020 سجلت ادني قيمة منذ أن وضعت الدولة مخطط الدعم للتنمية الاقتصادية خاصة مع دخول الألفية الثانية وانتعاش الاقتصاد والتي قدرت قيمة النفقات العامة 6902887 مليار دج لكن هذا التراجع جاء نتيجة في تراجع الناتج الداخلي الإجمالي والسبب الأول في ذلك جائحة كوفيد -19. ¹ الذي اغرق اغلب اقتصاديات العالم في ركود غير مسبوق ولم يسلم الاقتصاد

¹ حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020.

الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن هذه الأزمة الصحية ، لتضاف إلى الصدمة الخارجية والناجمة عن الانخفاض الشديد والمستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014.

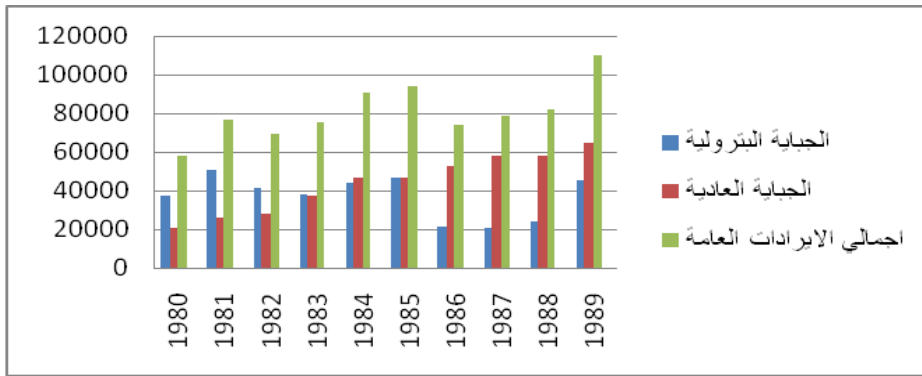
كما نجد أن حصيلة نفقات التسيير أيضا خلال هذه الفترة كانت أكبر من حصيلة نفقات التجهيز من أجل احتواء الجانب الاجتماعي والاستمرار على حساب دفع عجلة النمو.

ثانيا: تحليل تطور السياسة الضريبية خلال الفترة (2020-1980)

عرفت الإيرادات العامة دور هاما في النمو الاقتصادي من خلال تطور الجباية البترولية والجباية العادية من مجموع الإيرادات السنوية خلال الفترة المدروسة ، حيث يمكن ملاحظتها من خلال المراحل التالية:

تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1980)

الشكل رقم (5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1980)



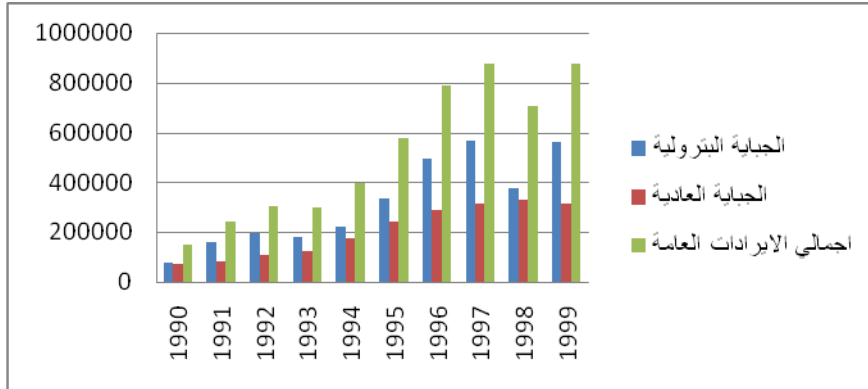
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (2)

في هذه الفترة اعتمدت فيها الجزائر بشكل كبير على الإيرادات الجبائية بصنفيها النفطية والعادية بنسبة 90.92% حيث لم تتعدى نسبة الإيرادات غير الجبائية 17%¹. لكن في سنة 1986 أي سنة الأزمة البترولية شهدت تراجعا كبيرا في قيمة الإيرادات الجبائية انخفضت قيمتها إلى النصف بقيمة 21439 مليار دج بعدما كانت في 1985 بقيمة 46786 مليار دج وهذا الانخفاض اثر سلبا على مجموع الإيرادات العامة وعلى اثر ذلك أصبحت الجباية العادية الأكثر قيمة للإيرادات العامة في سنة 1986 بقيمة 52656 مليار دج واستمرت في احتلالها مكانة الممول الرئيس للإيرادات العامة في 1989 بقيمة 64500 مليار دج مقارنة بقيمة الجباية البترولية بقيمة 45500.

¹ العمراوي سليم ،مرجع سبق ذكره ، ص135.

1- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الشكل رقم (6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

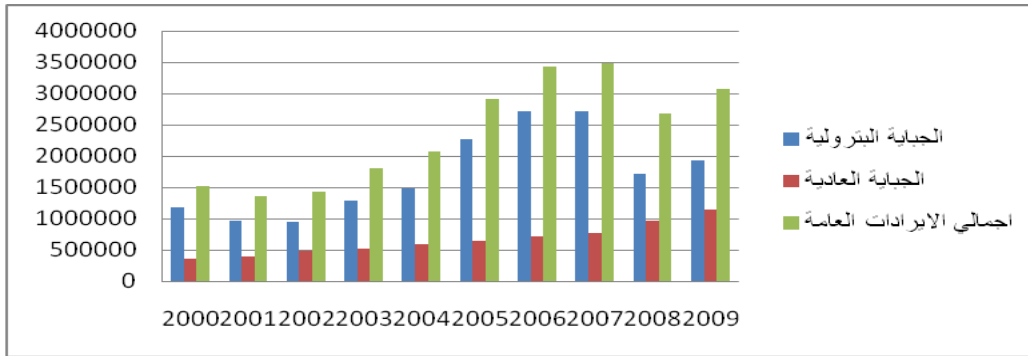


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (2)

عرفت الإيرادات العامة في هذه المرحلة نوعا من التحسن مقارنة بالفترة السابقة، وذلك نتيجة ارتفاع في قيمة الجبائية البترولية لتحتل مكانة رئيسية في هيكل الإيرادات العامة حيث أصبحت قيمتها في سنة 1990 ب 76200 مليار دج بقيمة أكبر من الجبائية العادية التي قدرت ب 71100 مليار دج وبالتالي فهي الممول الرئيسي للإيرادات العامة في هذه المرحلة والسبب في ذلك التحسن في أسعار النفط مقارنة بسنة الأزمة النفطية لتصل في سنة 1999 إلى قيمة 560121 مليار دج وهذا ينعكس على السياسة الانفاقية بشقيها.

2- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

الشكل رقم (7): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

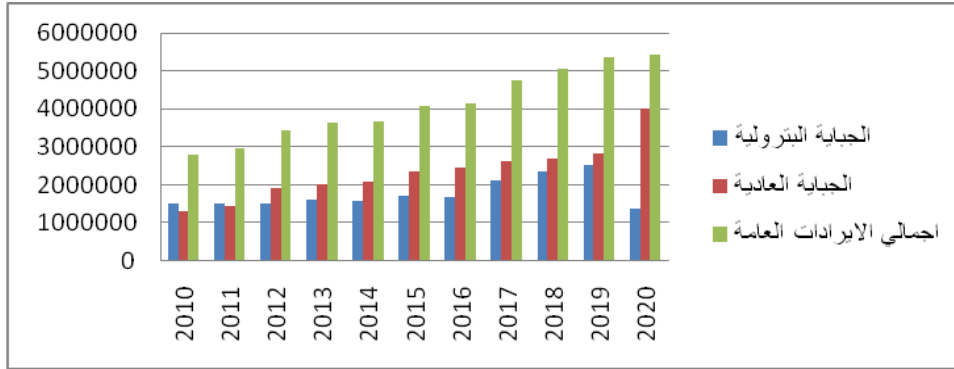


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (2)

لقد عرفت هذه الفترة نمو ملحوظا للإيرادات العامة حيث بلغت 3275.362 مليار دج سنة 2009 بعد أن كانت 1578161 مليار دج في 2000 حيث أخذت الجبائية البترولية الحصة الأكبر في هذه الفترة حيث وصلت في 2009 إلى 1927000 مليار دج أما الجبائية العادية قدرت ب 1146612 مليار دج ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ومنه استغلت الجزائر هذا الفائض في تمويل برامجها التنموية.

3- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الشكل رقم (8): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

سجل في هذه الفترة تغير على هيكل الإيرادات العامة حيث أصبحت الجبائية العادية تشكل النصيب الأكبر بعدما كانت الجبائية البترولية في السنوات الماضية تغطي الجانب الأكبر من الإيرادات العامة والسبب في ذلك انهيار أسعار البترول الذي استمر في الانخفاض وخاصة بعد الصدمة البترولية في 2014 حيث قدرت قيمة الإيرادات في الجبائية البترولية 1577730 مليار دج في حين ارتفعت مساهمة الجبائية العادية بـ 2091456 مليار دج لتستمر في الارتفاع لتصل إلى 2843465 مليار دج في 2019 وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط بقيت الجبائية البترولية بقيم أقل ومتذبذبة وصلت قيمتها في سنة 2019 بـ 2518488 مليار دج أما في سنة 2020 سجل تراجع قليل في الجبائية العادية نتيجة الحالة الصحية للبلاد بسبب جائحة كوفيد 19 بالرغم من ذلك تبقى مساهمتها أكبر من الجبائية البترولية.

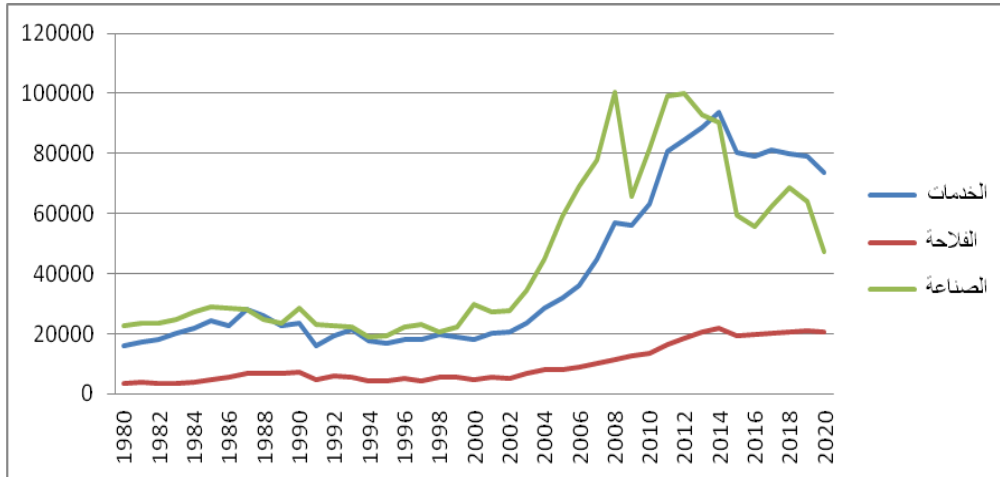
الفرع الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

أن اهتمام الجزائر بالتنوع الاقتصادي لسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام وذلك من تنوع مصادر الدخل والإنتاج والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية خاصة في السنوات الأخير واهتمامها بالقطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الفلاحة، الصناعة والخدمات. لكن هذا الاهتمام كان أكثر فاعلية مع بداية مرحلة الانتعاش الاقتصادي سنة 2000 بالرغم أن في منتصف الثمانينات كان هناك اهتمام أيضا عندما حدث تقلبات في أسعار البترول وعلى هذا الأساس تم اختيار هذه المرحلة لمعرفة أهم الفترات التي كانت فيها مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية.

أولا: مساهمة القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي على مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية الثلاث الفلاحة، الصناعة والخدمات وبدورها تم الاعتماد على قطاعات فرعية لها ته القطاعات الإنتاجية التي تم توزيع الناتج المحلي الإجمالي عليها وهي سبعة قطاعات فرعية وهما: الفلاحة والصيد البحري، الكهرباء والغاز، أنشطة التصنيع، البناء، التجارة، النقل والاتصالات، خدمات أخرى.

الشكل رقم (9): مساهمة القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

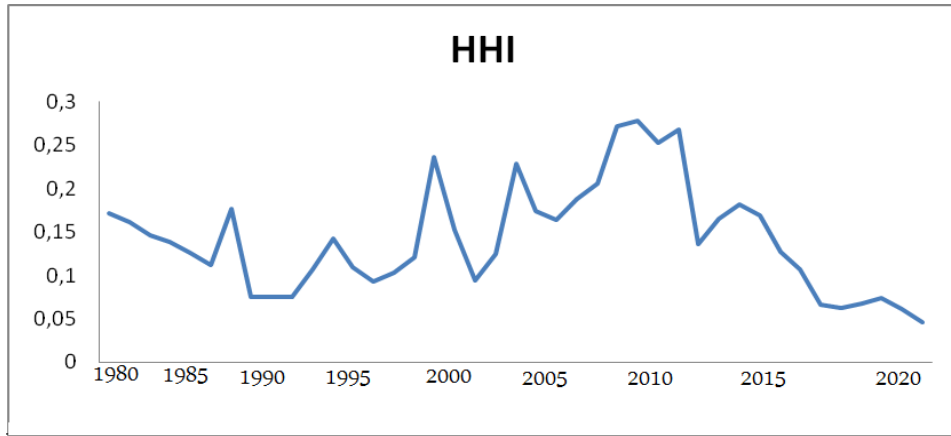


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (3)

من خلال المنحنى أعلاه رقم (9) والقيم في الملحق رقم (3) يتبين لنا أن قطاع الصناعة هو المساهم الأول مقارنة مع قطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات خاصة وان الدولة أولت اهتمام كبير بهذا الجانب بعد الاستقلال وخاصة الصناعات الثقيلة وذلك من خلال المنحنى الذي يوضح تطور القيم المضافة بقيم معتبرة من سنة 1980 بقيمة 22730 مليون دولار وصولا الى 28792 مليون دولار سنة 1985 و 28372 مليون دولار في سنة 1986 وبالتالي احتلت مكانة محترمة في مساهمتها في الناتج المحلي في بداية الثمانينات لكن بدأت تتراجع خلال التسعينات والدليل على ذلك التذبذب الظاهر في المنحنى بين الصعود والنزول في قيم المساهمة خلال الملحق رقم (3) وتبقى على هذه الحال حتى تسجل أعلى قيمة لها في سنة 2008 ، 100242 مليون دولار وتستمر بين الانخفاض والارتفاع حتى سنة 2020 ، مقارنة مع قطاع الخدمات حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) أن مساهمته في الناتج المحلي في السنوات الأولى في تزايد مستمر ومتواصل بقيم لها وزن في الناتج المحلي لترتفع أكثر في سنة 2008 حيث سجلت قيمة ب 57089 مليون دولار لتصل في سنة 2020 إلى قيمة تقدر ب 73521 مليون دولار ، لان الدولة أولت اهتمام كبير لهذا القطاع حيث أصبح كأحد أهم النشاطات الاقتصادية، عكس الفلاحة حيث نلاحظ من الشكل أعلاه رقم (9) والقيم الملحق رقم (3) أن القيمة المضافة للزراعة مقارنة بالناتج المحلي ضعيفة جدا طوال السنوات من سنة 1980 الى سنة 2020 ، حيث سجلت في سنة 1980 قيمة تقدر ب 3402 مليون دولار وفي سنة 2020 قيمة ب 20756 مليون دولار هذا ما يوضحه الشكل أعلاه انه منخفض القيم مقارنة مع القطاعات الأخرى أي أن الفلاحة لم تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي بالقدر الكافي رغم كل هذه السنوات وكل المشاريع التنموية وتطور وسائل الإنتاج وكل السياسات المنتهجة من طرف الدولة.

ثانيا: قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية

الشكل رقم (10): قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (4)

من الشكل أعلاه تبرز نتائج معامل هيرشمان- هرفندال انخفاضاً في درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية 1987 إلى 1989 وهي الفترة التي شهدت أزمة النفط 1986 حيث انخفضت قيمة المؤشر إلى 0,074 وهي اقرب إلى الصفر لأنه كلما اقتربت القيمة إلى الصفر دلّت على انه هناك تنوع في الناتج المحلي ، ليعود للارتفاع بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008 وهي الفترة المقابلة للطفرة النفطية أي ارتفاع أسعار النفط هذا ما يظهره المؤشر من ارتفاع في قيمته 0,18 ليصل إلى 0,26 وهي قيمة تقترب إلى الصفر دلّت على انه هناك تنوع في الناتج المحلي، لكن في سنة 2009 نلاحظ انخفاض المؤشر إلى 0,13 و العودة إلى التنوع في الناتج المحلي وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، بعد هذه السنة عادت أسعار النفط في ارتفاع بسرعة ورجع معها ارتفاع مؤشر هيرشمان- هرفندال ليصل إلى 0,18 مرة أخرى مع الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014 حيث انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام وبدا المؤشر في الانخفاض إلى 0,06 سنة 2015 واستمر في الانخفاض إلى غاية 0,04 في سنة 2020 لان الأزمة انعكست على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة ، لكن هذا الانخفاض في المؤشر يدل على تحسن مستوى التنوع في القاعدة الإنتاجية .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة لابد من الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة ، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولاً: البرنامج المستخدم في الدراسة

تعددت البرامج المستخدمة في تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج **EViews 12**.

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

ولغرض دراسة أثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في أهمها السياسة الانفاقية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز وأيضا السياسة الضريبية من خلال الجباية العادية على التنوع الإقتصادي في الجزائر بالاعتماد على استخدام بيانات سنوية للفترة **1980-2020** تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** و إحصائيات موقع (اونكتاد) **unctad**.

و تماشياً مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع **ARDL**.

1- متغيرات النموذج: وفقاً للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس أثر أدوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات أي التركيز على القطاعات الإنتاجية، ثم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

- المتغير المستقل:

- نفقات التسيير و يرمز لها **GG**.

- نفقات التجهيز **GE**.

- الضريبة على الدخل الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات **IRG**.

- المتغير التابع: درجة التنوع الإقتصادي والذي يرمز له بالرمز **HHI**، ويعبر عليه بالمؤشر المركب لهيرشمان - هرفندال.

و عليه تكون معادلة النموذج وفقاً للصيغة الآتية:

$$HHI=f(GG , GE ,IRG)$$

وقبل إجراء الاختبارات على السلسلة المدروسة قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات الدراسة، وجعل العلاقة خطية بين المتغيرات وبغرض قياس تأثير أدوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات، بغرض تقادي المشاكل القياسية وتم ترميز المتغيرات كالتالي:

$$\ln HHI = \ln GG + \ln GE + \ln IRG + C + \epsilon_t$$

LNGG: لوغاريتم نفقات التسيير.

LNGE: لوغاريتم نفقات التجهيز.

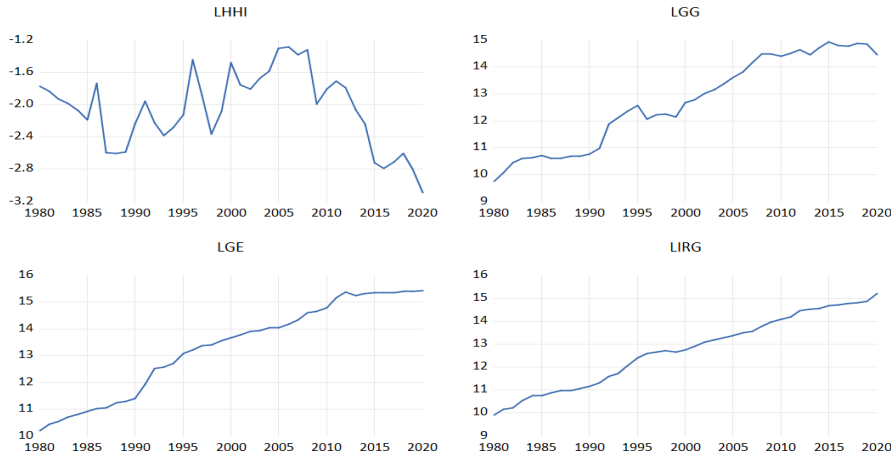
LNIRG: لوغاريتم الضريبة على الدخل الإجمالي.

LNHHI: لوغاريتم مركب التنوع الإقتصادي.

2- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL

تم تمثيل متغيرات الدراسة بيانياً والمتمثل في لوغاريتم مركب هرشمان-هرفندال للتنوع الإقتصادي ولوغاريتم نفقات التسيير ولوغاريتم نفقات التجهيز ولوغاريتم الضريبة على الدخل الإجمالي كما يلي:

الشكل رقم (11): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews12

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني ، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى ، تستعدي دراسة استقراريتها .

ثالثاً: الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة

1-استقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لا بد القيام بها ذلك لعدة أسباب نذكر منها¹:

-إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد فترة الدراسة الحالية فقط ، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة ، كما انه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية

¹ Gujaraty , «ECONOMETRICS BY EXAMPLE». McDraw-hill, USA D(2012). P 216.

أخرى ، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لان السلسلة الزمنية الغير مستقرة ، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا ، بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع ، وقيمة إحصائية ستيدونت T تعطي نتائج معنوية ، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي ، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير الصحيحة ؛

– أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة و تأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل؛

ولمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال المنحنى البياني ، او التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة ، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة ومن اجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

1-1-1 أنواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج المستقرة نذكرها كالاتي¹:

– **النموذج TS «Trend stationary»**: هذه النماذج يكون متوسط الحسابي $E(y_t)$ مرتبط بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ، ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث يمثل ε_t : تشويش ابيض

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بقدير المعالم \hat{a}_0, \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1$ من Y_t ، أي: $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1$ ،

– **النموذج DS «Differencystationary»**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية stochastic ، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\Delta dy_t = \beta + \varepsilon_t$$

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات-، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، (2011) ، ص ص 207- 208.

β : ثابت و d: درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي أن **d=1** ونكتب من الشكل :

$$\Delta y_t = \beta + \epsilon$$

1-1-2 اختبار استقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جذر الوحدة k نفترض نموذج من الشكل **AR(1)** لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ϵ_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد ، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة ، أي عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات ، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم ϕ

الحالة الأولى: السلسلة **Xt** مستقرة ، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

الحالة الثانية: $\phi=1$ السلسلة **Xt** غير مستقرة ، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

الحالة الثالثة: $|\phi|>1$ السلسلة **Xt** غير مستقرة ، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي « **random walk time series** » وهي احد الأمثلة لسلسلة غير ساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4) بعد طرح من طرفها Y_{t-1} نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6),$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\gamma = \varphi - 1$ الان يصبح لدينا الفرضيات كالاتي:

$$\begin{cases} H_0: \gamma = 0 \\ H_1: \gamma \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\gamma = 0$ ، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة ،ومعنى هذا $\varepsilon_t = \nabla Y_t$ ، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى «intergrated of order 1» ونرمز لها (1) أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها (2) وهكذا ، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها (0)ا.

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

1-2-1-1 اختبارات ديكي فولر (Dickey fuller 1979): ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والمتمثلة كالاتي:¹

- *صيغة النموذج؛
- * حجم العينة؛
- *مستوى المعنوية؛

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تمثل في :

✓ **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني ، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مكة المكرمة، (2004)، ص 652.

✓ **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ أو } Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots (8)$$

✓ **النموذج الثالث:** ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \text{ أو } Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots (9)$$

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم H_0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي، بينما الفرضية الثانية فتعني انه مستقر، حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم θ ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\theta}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\theta}}$ الذي يمثل اختبار ستودنت وتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\theta}} = \frac{\hat{\theta}}{\sigma_{\hat{\theta}}} \dots \dots (10)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{\hat{\theta}} < t_{\theta}$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة او مستقرة.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{\hat{\theta}} > t_{\theta}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة و t_{θ} الجدولية بغض النظر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي-فولر (DF)، لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي «**serial correlatio**»، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدره قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي - فولر الموسع «**augmented dickey-fuller(ADF)**».

2-2-1-2 اختبار ديكي-فولر الموسع «augmented dickey-fuller(ADF)»: طور ديكي وفولر 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي-فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص (DF)، إلا انه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباينات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباينات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار ايك **«information**

« *criterionsakaike* » وشوارتز « *criterionschartzbayesian* » إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية $\Delta Y_{t-j} + 1$ ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي ، كما انه يرتكز على فرضية $|\rho| < 1$ ، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى¹.

2-1-1-3 اختبار فليبس وبيرون (1988) « phillios and perron test » : واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار *DF* و *ADF* ، كما أن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ، في حين نجد أن اختبار *ADF* مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائياً ، ويتضمن ثابت. ولهذا السبب عند استخدام اختبار *ADF* يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت ، أما اختبار *PP* فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية².

2-تعريف منهجية تقدير مقارنة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع « Autoregressive distributed Lag » *ARDL* طور كل (Pesaran and al 1996) ، ، (Pesaran and Shin 1995) ، (1997) Pesaran عوضاً عن دراسة التكامل وفقاً لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM) بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل (1) و (0) و عدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى (2) ، حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج (*ARDL(p,q1 ,q2)*) في حالة وجود متغيرين تفسيريين كما في المعادلتين التاليتين³.

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \dots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \dots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \dots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} + \varepsilon_t \dots (11)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k X_{2t-k} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (12)$$

و لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من (Pesaran et al 2001) ، في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (*ARDL*) ، منهجية حديثاً في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UFCUM*) ، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير وتعرف

¹ Regis Bourboynais, «Manual Et exercices Corrigés En économétrie », 3eme Edition, DUNOD, paris, (2000) ,P231.

¹ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² Pesaran, M, Shin, Y. «An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), (1999), pp18-31, doi: 10.1017/CCOL52163323.

هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود *bounds Test* ، حيث يتم صياغة نموذج *UECUM* ضمن إطار نموذج *ARDL* وبافتراض وجود متغيرين لا متغير تابع و X متغير مستقل تتحصل على الصيغة الدالية التالية¹:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (13)$$

اين تمثل كل من: γ_1 و γ_2 و γ_3 معاملات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل α و β و γ معاملات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة على يسار المعادلة اما α_0 الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي. كما يتم التعبير عن المعلومات الطويلة المدى في نموذج *ARDL* ، وذلك بإيجاد معامل الأثر الطويل المدى المتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطنة لفترة واحدة مضروباً في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة²، فنحصل على المعادلة التالية³:

$$b = \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} \dots \dots \dots (14)$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} X_t \dots \dots \dots (15)$$

وتتمكنا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل أقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوها نسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في أن واحد كما تمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثل مختلفة⁴.

¹ Pesran, M. Shin, Y& Smith R. «**bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**», Journal of Applied Economic, (2001), 16.

² مجدي الشوربجي ، أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، (2007)، ص156.

³ عماد الدين أحمد المصباح، " تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام متحتى أرمي وأسلوب" *ARDL* ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم السعودية، المجلد 7 العدد1، (2013)، ص 45. متوفر على الرابط: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article:s9631>

⁴ أميرة بحري، "الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر (2017)، ص215.

2-1 خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL: بناء على ما تم

لنا ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

2-1-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند $I(0)$ أو $I(1)$ او ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية $I(2)$.

2-1-2 تحديد درجة الإبطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير (AIC) و (SC) SCHWART إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين.

2-1-3 اختبار الحدود (Bounds test): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة¹.

وتقوم نتائج اختبار الحدود (bounds test) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود علاقة طويلة الأجل} \\ H_1: \text{وجود علاقة طويلة الأجل} \end{cases}$$

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعية.

2-1-4 تقدير النموذج ARDL: فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في أن واحد، حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

3-1 الاختبارات تشخيص النموذج: وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات تذكر منها الآتي:

-اختبار Breusch-Godfrey: ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد والإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق تذكرها كالآتي:

✓ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي ϵ_t .

¹رضا حمزة بوجانة، وآخرون، "محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، المجلد 11، العدد 2، (2018)، ص 102.

✓ تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \dots + \beta_kX_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p\varepsilon_{t-p} + \mu_t \dots \dots \dots (16)$$

مع العلم أننا ستفقد ρ باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = 0$ إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $R^2 \times (n - p)$ والتي تتبع التوزيع χ^2 بدرجة حرية p فإذا حصلنا على قيمة LM أكبر من (P) فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ¹.

-اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Heteroscedasticity. وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch Pagan Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots = \alpha_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $X_{\rho, \alpha}^2$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح².

للمزيد من التفصيل انظر إلى كل من:

¹-Breusch - Testing for autocorrelation in dynamic linear models, Australian Economic Papers, Vol.17.

1 (1978).

²-Godfrey; I.C. Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables, econometrica(1978), Vol 46.

- اختبار « Ramsey RESET »: ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج ، فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء موصفات مختلفة كالمغيرات صحة المعادلة ، (العلاقة بين X و u) ، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من الجدولة وإذا كان العكس فرفض ونقبل بفرض البديل أي "الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد" ¹.

3-2 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM: ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما².

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Remainsive Residual (CUSUM)

-اختبار المجموع التراكمي المربعات البواقي المعاودة Cumulative Sam of Squires of Recursive Residuals (CUSLIMSQ)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة³.

¹ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

²Brown, RL, Durbin, & JM. Evans **Techniques for Testing the constancy of Regrission Relationship over time** Journal of the Royal Statistical Society, Series R, 37, (1975), P 149-192.

³Hansen, B, E. «**Econometrics**: University of Wisconsin. P 688 doi:10.1016/01618938(92)90019-9(2018).

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها التي تم التوصل إليها

سيتم في هذا الجزء القيام بالدراسة القياسية باستعمال الطرق والأدوات القياسية المذكورة سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة والتوصل للهدف المنشود.

المطلب الأول: تقدير النموذج ARDL

أولا: درجة استقرارية السلاسل

دراسة استقرارية السلاسل خطوة مهمة وأولية لا بد من تطبيقها كخطوة أولى قبل تطبيق منهجية ARDL ولقد تمت دراسة استقرارية السلاسل بالاستعانة باختبار ديكي فلور الموسع « augmented » dickey–fuller (ADF) وذلك من اجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، بالإضافة إلى الاستعانة باختبار فيليبس بيرون philip –parron وذلك من اجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار الاستقرارية

النتيجة	اختبار PP		اختبار ADF		المتغيرات	الفروقات
	قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	قاطع		
غير مستقرة	-1.6959 (0.7563)	-1.6026 (0.4720)	-1.7342 (0.7172)	-1.6700 (0.4384)	LHHI	عند المستوى
غير مستقرة	-1.6307 (0.7627)	-1.5640 (0.4913)	-1.0567 (0.9233)	-1.6515 (0.4476)	LGG	
غير مستقرة	-0.5631 (0.9759)	-1.9342 (0.3138)	-0.3612 (0.9858)	-2.0615 (0.2607)	LGE	
غير مستقرة	-2.4226 (0.3630)	-1.0045 (0.7426)	-2.5987 (0.2830)	-1.0659 (0.7198)	LIRG	
مستقرة	-10.2599 (0.000)	-8.2729 (0.000)	-5.8470 (0.0001)	-5.7802 (0.000)	LHHI	عند الفرق الأول
مستقرة	-5.0610 (0.0010)	-4.9176 (0.0003)	-5.0151 (0.0012)	-4.8787 (0.003)	LGG	
مستقرة	-4.8831 (0.0017)	-4.6217 (0.0006)	-4.7522 (0.0025)	-4.5783 (0.0007)	LGE	

مستقرة	-4.5767 (0.0039)	-4.7099 (0.0005)	-4.5546 (0.0041)	4.6930 (0.0005)	LIRG	
--------	---------------------	---------------------	---------------------	--------------------	------	--

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EViews12

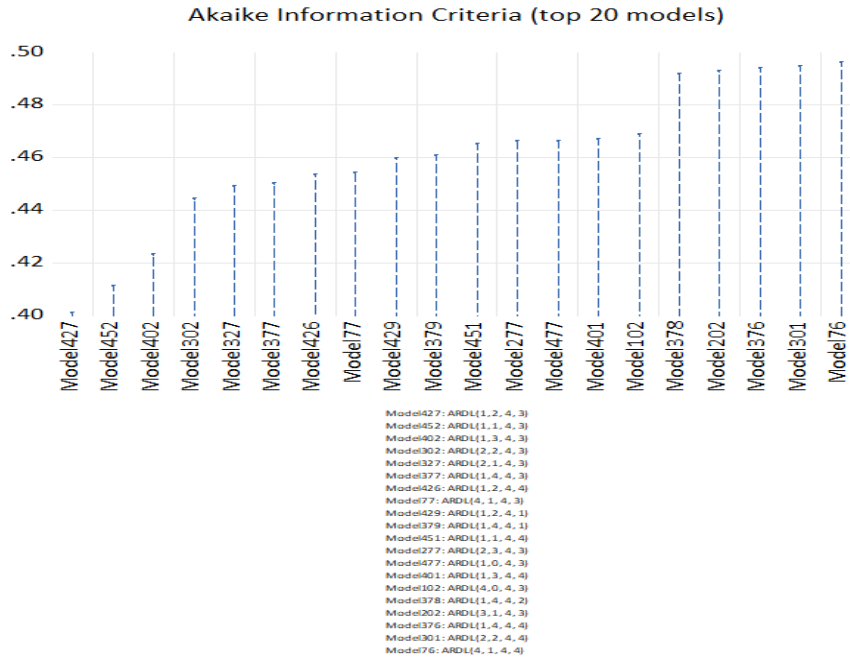
من الجدول أعلاه:

- 0 تشير إلى فترات الإبطاء المختارة تلقائيا بالنسبة لاختبار (ADF) وأما بالنسبة لاختبار (PP) فقد تم وفقا للاختبار الآلي (Neweywest) باستخدام طريقة (Bartlett kernel).
- ** معنوية عند 5% *** معنوية عند 10% (كما موضح في الملحق رقم 5 والملحق رقم 6).
- () تشير إلى قيمة الاحتمالية: وهي عبارة عن مستوى الدلالة المقابل لقيمة t للمتغير بإبطاء لفترة واحدة.

وتشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيليبس-بيرون PP، الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات اكبر من 5% عند المستوى ولكن عند إجراء اختبار الفرق الأول نلاحظ أن القيم الاحتمالية للمتغيرات اقل من 5% وعليه تعتبر جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول لاختبار كل من ADF و PP. وبذلك فإن كلا من طريقتي المربعات الصغرى العادية والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير مناسبين لتقدير العلاقة. بينما نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب.

ثانيا: تحديد درجة الإبطاء لنموذج ARDL: بالاعتماد على خاصية ADF الاختيار الأوتوماتيكي في برنامج EViews12، بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية (1.2.4.3) ARDL (انظر الشكل) (12)

الشكل رقم (12): قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج



المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EViews12

ثالثا: نتائج اختبار الحدود:

يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار الحدود Bounds test

عدد المتغيرات	القيمة الاحصائية	احصائية الاختبار
4	4,775	احصائية فيشر
القيم الحرجة للاختبار		
الحد 1	الحد 0	مستوى المعنوية
3,2	2,37	%10
3,67	2,79	% 5
4,08	3,15	%2,5
4,66	3,65	%1

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EViews12

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

رابعاً: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل Long run

من خلال تطبيق منهجية ARDL باستعمال برنامج EVIEWS10 ، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأجل الطويل موضحة كما في الجدول (6)

جدول رقم (6): معاملات تقدير ARDL في الأجل الطويل Long run

العلاقة في المدى الطويل				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
LGG	1,106	0,467	2,366	0,0268
LGE	3,726	0,884	4,212	0,0003
LIRG	-5,573	1,310	-4,252	0,0003
C	5,898	2,198	2,682	0,0133

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EVIEWS12

معادلة الاجل الطويل :

$$LHHI = 1,6063 * LGG + 3,7262 * LGE - 5,5735 * LIRG + 5,8985$$

** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10% (كما موضح في الملحق رقم 8).

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج إلى ما يلي:

- المتغيرة **LGG**: يشير الاحتمال إلى قيمة 2,68% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) وبالتالي فإن قيمة معلمة LGG تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التسيير والتنوع الإقتصادي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى، فإن الزيادة بوحدة واحدة في نفقات التسيير تؤدي إلى زيادة تقدر 1,106 وحدة في التنوع الإقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا نتيجة اهتمام الكبير من طرف الدولة لهذا الجانب.

- **المتغير LGE** : تشير قيمة الاحتمال إلى 0,03% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فان قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التجهيز والتنوع الإقتصادي وبالتالي هناك اثر ايجابي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في نفقات التجهيز في القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى زيادة تقدر بـ 3,726 في التنوع الإقتصادي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه كلما كانت نفقات التجهيز كبيرة كلما أعطت دفع للتنوع الإقتصادي.

- **المتغير LIRG** : يشير الاحتمال إلى قيمة 0,03% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) وبالتالي فان قيمة LIRG تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين الضريبة والتنوع الإقتصادي أي هناك تأثير سلبي في المدى الطويل، وعليه فانه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في الضريبة بوحدة واحدة إلى انخفاض بقدر 5.573 وحدة في التنوع الإقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لان هذا يؤدي إلى التراجع في الاستثمار وبالتالي ضعف في القاعدة الإنتاجية.

- كما نلاحظ العلاقة الطردية والتأثير الايجابي للثابت C مع العلم انه معنوي إحصائيا، وبذلك فعند زيادة C بوحدة واحدة يؤدي هذا إلى زيادة في قيمة التنوع الإقتصادي بقيمة 5.898 وحدة في الأجل الطويل وهذا مما يدل على أن هناك متغيرات أخرى تتحكم في التنوع الإقتصادي.

خامسا: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير Short run

جدول رقم (7): نتائج معاملات تقدير في الأجل القصير Short run

علاقة الأجل القصير				
الاحتمال	إحصائيات ستيودنت	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغيرات المفسرة
0.3458	-0.962	0.216	-0.208	D(LGG)
0.1130	-1.647	0.266	-0.439	D(LGG(-1))
0.0386	2.194	0.369	0.810	D(LGE)
0.0038	-3.220	0.443	-1.429	D(LGE(-1))
0.0050	-3.101	0.407	-1.264	D(LGE(-2))
0.0063	-3.003	0.400	-1.202	D(LGE(-3))

0.1027	-1.699	0.476	-0.809	D(LIRG)
0.7428	0.332	0.570	0.189	D(LIRG(-1))
0.0167	2.580	0.509	1.313	D(LIRG(-2))
0.000	-5.294	0.096	-0.512	cointEq (-1)
Prob-F(0.000)F= 7.975317			R ² = 60%	

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول أعلاه رقم (7) والملحق رقم (9) ، تظهر لنا قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد مما تدل على قوة القدرة التفسيرية للنموذج ، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 60% من التغيرات في مؤشر التنوع الإقتصادي وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع. كما بلغت قيمة اختبار F لمعنوية معامل التحديد إلى 7.975317 ، وهي معنوية عند مستوى الدلالة وهو ما تؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار F حيث وصلت إلى (0.001) .

أما فيما يخص تأثير المتغيرات على مؤشر التنوع يمكن توضيحها فيما يلي:

-**المتغيرة D(LGE)**: تشير قيمة الاحتمال إلى 3.86% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائياً، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنوع الإقتصادي حيث كلما زادت قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد التنوع الإقتصادي بوحدة واحدة في الآجل القصير.

-**المتغيرة D(LGE(-1))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.38% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائياً، و الإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين متغيرة نفقات التجهيز المبثثة بفترة واحدة و التنوع الإقتصادي حيث كلما تزيد قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنوع الإقتصادي ب 1.42954 في الآجل القصير.

-**المتغيرة D(LGE(-2))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.5% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فإن معلمة معنوية إحصائياً، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين نفقات التجهيز المبثثة بفترتين والتنوع الإقتصادي، حيث كلما تزيد قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنوع الإقتصادي ب 1.264595 في الآجل القصير.

-**المتغيرة D(LGE(-3))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.63% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائياً، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين

متغير نفقات التجهيز المبطن بثلاث فترات والتنوع الإقتصادي حيث كلما تزيد قيمة نفقات تجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنوع الإقتصادي ب1.202169 في الأجل القصير .

-**المتغيرة $D(LIRG(-2))$** : يشير الاحتمال إلى قيمة 1.67% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين متغير الضريبة على الدخل المبطن بفترتين والتنوع الإقتصادي حيث كلما تزيد قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي بوحدة واحدة يزيد التنوع الإقتصادي ب1.313669 في الأجل القصير .

-**المتغيرات $D(LGG)$ و $D(LIRG)$ و $D(LIRG(-1))$** : تظهر نتائج التقدير بان قيم الاحتمال لهاته المتغيرات تفوق القيم الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فهي غير معنوية إحصائيا، ومهما كانت العلاقة عكسية أم طردية فإن زيادة بوحدة واحدة في أي من المتغيرات غير مهم ولا يؤثر في التنوع الإقتصادي عند (5%) .

-**معامل الإرجاع $CointEq(-1)$** : يشير الاحتمال إلى قيمة 0.000 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فان قيمة معلمة $CointEq(-1)$ تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، كما تبين النتائج أن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بنسبة 51.26% سنويا، أي أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بصفة جيدة.

المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

بعد تقدير علاقة الأجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة يتم هنا تشخيص النموذج المقدر وتفسير نتائجه.

حيث يوضح الجدول التالي: نتائج الاختبارات

الجدول (8): نتائج اختبارات فحص النموذج:

Ramsey's reset test	Heteroscedasticity Test: breusch-Pagan-Godfrey	Breusch-godfrey Serial Correlation LM test
F = 0.914569 (0.3493)	Prop, chi-square(13)= 0.2632	F= 0.407455 (0.6705)

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EViews12

تشير النتائج الاختبارات الإحصائية المتحصل عليها في الجدول رقم (8) أعلاه والملحق رقم (11)، (12) و(13)، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وما يؤكد صحة ذلك اختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار (Breach-Godfrey)، وتشير قيمة احتمال إحصائية F

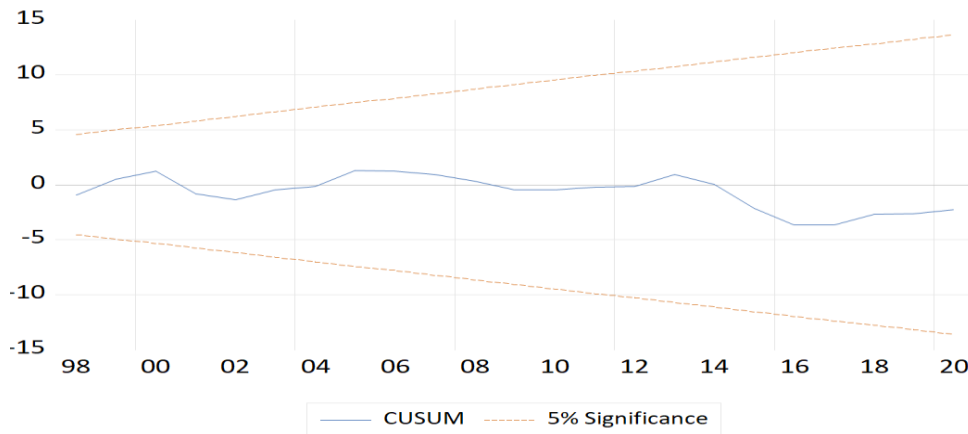
المحسوبة ($F = 0.6705$) وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختبار فرضية تجانس عدم تباين الأخطاء (Heteroscedasticity) بالاستعانة باختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) والذي أظهرت نتائجه فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تبين قيمة احتمال (Chi-square 13) إلى 0.2632 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء، وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار (Ramsey's reset test)، فقد تبين صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث ان قيمة F المحسوبة 0.914569 باحتمال 0.3493 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تعزز صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج (جودة النموذج).

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera (JB): تشير قيمة هذه الإحصائية 0.646253 إلى قبول فرضية عدم H_0 حيث تكون الاخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، لان قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار 0.723882 وهي أكبر من 0.05، ومنه فان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (10).

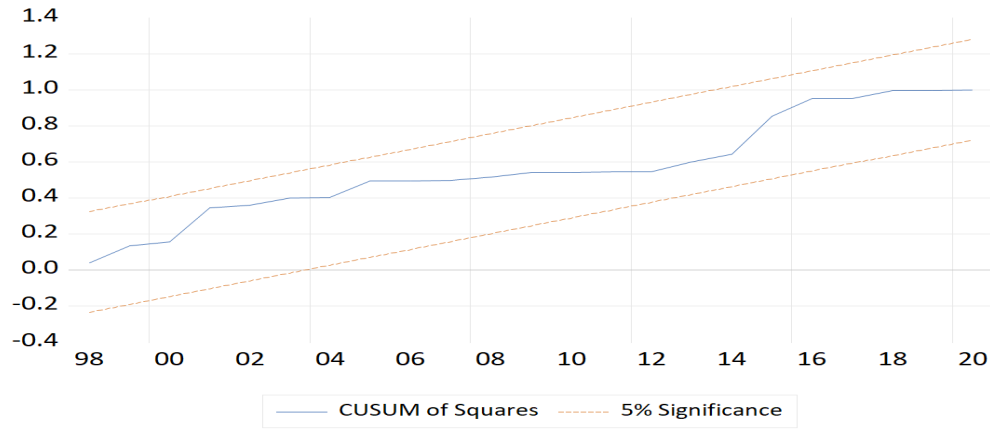
- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج لمعاملات ARDL-ECM

يتضح من خلال الشكليين أن المعاملات المقدره للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة بين 1998-2020، حيث تواجد منحنى التباين لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل (13): نتائج اختبار CUSUM



الشكل (14): نتائج اختبار CUSUMQS



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews12

خلاصة الفصل

من خلال مما سبق نستنتج أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عبر دراسة تطور نفقاتها وإيراداتها فقد تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة (1980-2020) بتطور الانفاق العام و المعبر عنه بنفقات التسيير ونفقات التجهيز كما عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة خلال فترات معينة وأحيانا متذبذبة خلال فترة الدراسة.

وقمنا باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذي الابطاء الموزع ARDL لدراسة اثر ادوات السياسة المالية على التنوع الإقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

حيث اظهرت الدراسة ان ادوات السياسة المالية لها تأثير معنوي على التنوع الإقتصادي في الاجل الطويل , وفقا للعلاقة الطردية بالنسبة للإنفاق العام والعلاقة العكسية بالنسبة للضريبة .

خاتمة

خاتمة

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على منتج واحد كمحور أساسي في الإيرادات العامة مما يعرقل عملية التنمية ويصبح الاقتصاد هش، لذا وجب العمل على تنويع اقتصاديات هذه الدول حتى لا تبقى اقتصادها رهينة لتقلبات أسعار المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

وعليه فإن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب وجود إستراتيجية حكومية تفعل فيها مختلف المؤسسات الدولية بالاعتماد على السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة المالية، عن طريق توجيه أدواتها لتأثير الإيجابي على بيئة العمل وخلق منظومة حوافز مع تقليل القيود على القطاعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد حتى تستطيع التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها للقطاعات المستهدفة. وفي هذا الإطار تعرضنا لأثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات بدراسة قياسية من إشكالية: ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة (1980-2020) بالاستعانة بالبرنامج القياسي EViews 12 ثم صياغة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

✓ أولاً: اختبار الفرضيات

بناء على ما سبق وما جاء في عرض دراستنا لإبراز اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات فإننا نستطيع اختبار صحة الفرضيات كما يلي :

- الفرضية الأولى:

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لإغراض القياس، ومعامل هرشمان-هرفندال احد أهم هذه المؤشرات الإحصائية وقد تم الاعتماد عليه في دراستنا ، حيث أعطى نتائج مقبولة تعكس قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه وعليه فإن هذه النتائج تثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الثانية:

هناك علاقة طردية واثرة معنوية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي، وهذا من خلال ما توصلت إليه النتائج انه هناك علاقة طردية في الأجل الطويل لان نفقات التسيير تلعب دور في استمرارية النشاطات الإنتاجية لما لها من دور في تغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الثالثة:

لنفقات التجهيز اثر ايجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل لان تبني الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق نتيجة لوفرة مالية سيرفع في قيمة مؤشر التنويع وبالتالي تكون آثار ايجابية على المدى الطويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الرابعة:

نصت على انه للضرائب في الجزائر اثر ايجابي على التنويع الاقتصادي ، لكن النتائج أثبتت العكس ، وجد أن لها اثر سلبي في الأجل الطويل مع التنويع الاقتصادي أما في الأجل القصير فأثرها غير مهم إن كان سلبا أو إيجابا وبالتالي رفض هذه الفرضية.

✓ ثانيا: نتائج الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم تفاصيله، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- نستنتج من تطورات متغيرات الدراسة للفترة (1980-2020) ، عدم قدرة أدوات السياسة المالية للتأثير بشكل كبير في عملية التنويع الاقتصادي الجزائري ، راجع إلى زيادة حصة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز ،وهي نفقات استهلاكية غير منتجة للقيمة المضافة .

- ارتفاع حصة الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية بصفة عامة ، وهو ما جعل عملية تنويع الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات عائدات الاقتصاد الوطني.

- أما من الناحية القياسية أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) جميع السلاسل في النموذجين غير مستقرة عند المستوى ، ثم استقرت جميع السلاسل في الفرق الأول .

- حسب نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل توصلنا إلى ما يلي:

• وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي.

• هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي.

• بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنويع الاقتصادي.

• أما بالنسبة للثابت C والتنويع الاقتصادي فيبينهما علاقة طردية.

- حسب نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير توصلنا إلى ما يلي :

• هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي.

• كما أن هناك علاقة عكسية بين كل من (نفقات التجهيز المبطنة بفترة و بفترتين وثلاث فترات) والتنويع الاقتصادي .

• وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي المبطنة بفترتين والتنويع الاقتصادي .

• تعتبر المتغيرات (نفقات التسيير ونفقات التسيير المبطنة بفترة والضريبة على الدخل الإجمالي

والضريبة أيضا على الدخل الإجمالي مبطنة بفترة) غير معنوية إحصائيا ، وبالتالي لا تأثر في التنويع الاقتصادي.

خاتمة

- وجود العلاقة السالبة بين معامل الإرجاع (1 - CointEq) والتنويع الاقتصادي يعني أن سرعة التكيف في الآجل القصير إلى الآجل الطويل جيدة.

✓ ثالثا: الاقتراحات

- السعي نحو تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات والتخلص من التبعية له، والخروج من دوامة البقاء رهينة المفاجئة .
- الابتعاد عن حلول الظرفية دون تخطيط بل الاعتماد على إستراتيجية اقتصادية أكثر دقة تكون لها نتائج جيدة على المدى البعيد.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والعمل بمبدأ الحوكمة في تسيير المال العام.
- ضرورة إنشاء منظومة متخصصة في دراسة وتحديد الأولويات ومتطلبات كل قطاع اقتصادي وبالتالي تكون قادرة على التكيف مع الصدمات.
- إعادة بناء نظام ضريبي في إطار إستراتيجية شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد الجزائري.

✓ رابعا : آفاق الدراسة

- يقترح هذا البحث آفاق واسعة لبحوث أخرى بإمكانها أن تساهم في حل إشكالية تحقيق التنويع وعلاقته بالسياسة المالية وأدواتها في الجزائر ، ومن أهم العناوين التي يمكن أن تتناولها هذه البحوث نذكر منها:
- دور السياسة المالية في تحفيز الاستثمار في الجزائر.
 - انعكاس ترشيد الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي مقارنة بين الدول.
 - إستراتيجية السياسة الضريبية في تنويع الصادرات الجزائرية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- الكتب:

- 1- أعاد حمود القيسي، كتاب المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 2- جاب الله مصطفى، السياسة الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار الابتكار العلمية للنشر والتوزيع عمان -الأردن.
- 3- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.
- 4- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية.
- 5- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل- بغداد -.
- 6- نزار كاظم الخيكاني، د. حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان - الأردن.
- 7- مجدوب خيرة، الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا.
- 8- محمد يسرى حسن عثمان، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، شركة مطابع الطويجي التجارية، مصر 1996.
- 9- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات-، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، (2011).
- 10- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2015.

II- المذكرات:

- 1- أميرة بحري، "الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر (2017).

قائمة المصادر والمراجع

- 2- العمرابي سليم ، مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2015 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2018-2019 .
- 3- بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السنة 2022 - 202 .
- 4- دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 .
- 5- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011 .
- 6- صادق هادي ، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس - سطيف 1- ، السنة الجامعية 2013-2014.
- 7- عبد الجليل شليق ، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، دفعة 2011-2012.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مكة المكرمة ، (2004).
- 9- عماري فاطمة الزهرة ، اثر السياسة المالية على التنويع خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية 2001-2018 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، دفعة 2019-2020.

III- التقارير:

- 1- حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020.

IV- المجالات:

- 1- خالد هاشم عبد الحميد ، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرض والتحديات ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد 19، العدد 1، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

- 2- رضا حمزة بوجانة، وآخرون، (2018)، "محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية ، المجلد 11، العدد 2.
- 3- صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 04 العدد: 01 جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، (2020).
- 4- عماد الدين أحمد المصباح، ، " تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحني أرمي وأسلوب" ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم السعودية، المجلد 7 العدد1، (2013).
- 5- مجدي الشوريجي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، (2007).
- 6- محمد كريم قروف ، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014 ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 9 ،العدد 2، (2016) .
- 7- مريم زغاشو ،د محمد هان ، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 1 ، العدد 48 ، 2017.
- 8- مسعي أسماء،د. رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019) ،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، المجلد 06 2022 ،العدد 01
- 9- نجاه كورتل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 52 ، 2019.

V- المداخلات:

- 1- عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي، نوفمبر 2016.

VI- المواقع الرسمية:

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz/>
- 2- الموقع الرسمي للإحصاء <https://unctadstat.unctad.org/EN>

VII- المراجع الأجنبية:

- 1- Breusch 1 – Testing for autocorrelation in dynamic linear models, Australian Economie Papers, Vol.17(1978).

- 2- Brown, RL, Durbin, & JM. Evans, **Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time** Journal of the Royal Statistical Society, Series R, 37,(1975).
- 3 – Emmauel disle , jacques saraf, **gestion fiscale** ,13^e edition dunod ,paris 2013,p02.
- 4- Godfrey; 1.C. **Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables**, econometrica, Vol 46. (1978),
- 5- Gujarity , D.«**ECONOMETRICS BY EXAMPLE**». McDraw-hill, USA. (2012)
- 6- Hansen, B, E.«**Econometrics**: University of Wisconsin. P 688 doi:10.1016/01618938(92)90019-9(2018).
- 7- Pesaran, M, Shin, Y. «**An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis**», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), doi: 10.1017/CCOL52163323,(1999).
- 8- Pesran, M. Shin, Y& Smith R., «**bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**», Journal of Applied Economic, 16, (2001).
- 9- Regis Bourboynais,«**Manual Et exercices Corrigés En économétrie** », 3eme Edition, DUNOD,paris,(2000),.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	التسيير	التجهيز	إجمالي النفقات العامة
hg1980	26789	17227	44016
1981	34205	23450	57655
1982	37996	34449	72445
1983	44391	40434	84825
1984	50272	41326	91598
1985	54660	45181	99841
1986	61154	40663	101817
1987	63761	40216	103977
1988	76200	43500	119700
1989	80200	44300	124500
1990	88800	47700	136500
1991	153800	58300	212100
1992	276131	144000	420131
1993	291417	185210	476627
1994	330403	235926	566329
1995	473694	285923	759617
1996	550596	174013	724609
1997	643555	201641	845196
1998	663855	211884	875739

الملاحق

1999	774695	186987	961682
2000	856193	321929	1178122
2001	963633	357395	1321028
2002	1097716	452930	1550646
2003	1122761	516504	1639265
2004	1250894	638036	1888930
2005	1245132	806905	2052037
2006	1437870	1015144	2453014
2007	1674031	1434638	3108669
2008	2217775	1973278	4191053
2009	2300023	1946311	4246334
2010	2659078	1807862	4466940
2011	3879206	1974363	5853569
2012	4782634	2275539	7058173
2013	4131536	1892595	6024131
2014	4494327	2501442	6995769
2015	4617009	3039322	7656331
2016	4585564	2711930	7297494
2017	4677182	2605448	7282630
2018	4813683	2918387	7732070
2019	4895236	2846109	7741345
2020	5009346	1893541	6902887

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء ONS

الملاحق

الملحق رقم(2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	إجمالي الإيرادات العامة
1980	37658	20362	58020
1981	50954	25760	76714
1982	41458	27990	69448
1983	37711	37454	75165
1984	43841	46968	90809
1985	46786	46991	93777
1986	21439	52656	74095
1987	20479	58215	78694
1988	24100	58100	82200
1989	45500	64500	110000
1990	76200	71100	147300
1991	161500	82700	244200
1992	193800	108864	302664
1993	179218	121469	300687
1994	222176	176174	398350
1995	336148	241992	578140
1996	495997	290603	786600
1997	564765	314013	878778
1998	378556	329828	708384
1999	560121	314767	874888

الملاحق

1522739	349502	1173237	2000
1354627	398238	956389	2001
1425800	482896	942904	2002
1809900	524925	1284975	2003
2066110	580411	1485699	2004
2908308	640472	2267836	2005
3434884	720884	2714000	2006
3478600	766750	2711850	2007
2680689	965289	1715400	2008
3073612	1146612	1927000	2009
2799644	1297944	1501700	2010
2978298	1448898	1529400	2011
3427616	1908576	1519040	2012
3646919	2031019	1615900	2013
3669186	2091456	1577730	2014
4077588	2354648	1722940	2015
4154758	2472208	1682550	2016
4756990	2630003	2126987	2017
5061456	2711762	2349694	2018
5361953	2843465	2518488	2019
5414588	4019878	1394710	2020

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء ONS

الملاحق

الملحق رقم (3): تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الخدمات	الزراعة	الصناعة	PIB
1980	16120	3402	22730	42252
1981	17161	3805	23299	44265
1982	18130	3544	23421	45095
1983	20251	3504	24947	48702
1984	21854	3707	27266	52828
1985	24230	4839	28797	57866
1986	22500	5646	28372	62923
1987	28078	6622	28183	64334
1988	25825	6625	24768	58655
1989	22693	6853	23508	55344
1990	23527	7075	28545	61751
1991	16012	4775	22912	46565
1992	19257	5941	22577	49106
1993	21536	5674	22120	50847
1994	17623	4196	18898	42331
1995	16737	4166	19242	41971
1996	17898	5127	22172	46836
1997	18072	4249	23272	48068
1998	19626	5587	20457	48079
1999	18911	5458	22147	48531
2000	18095	4647	29844	54667
2001	19985	5392	27463	55057
2002	20686	5290	27839	56819

الملاحق

2003	23375	6658	34492	67864
2004	28658	8056	44629	85333
2005	31950	7937	59168	103198
2006	36231	8827	68911	117027
2007	44843	10219	77847	134977
2008	57089	11263	100242	171001
2009	55925	12820	65723	137211
2010	63267	13649	81402	161207
2011	80939	16222	99262	200019
2012	84678	18336	100045	209059
2013	88526	20663	92824	209755
2014	93840	21993	90464	213810
2015	80532	19218	59298	165979
2016	78886	19556	55534	160034
2017	81026	19996	62575	170097
2018	79730	20769	68655	175415
2019	79133	21190	64079	171158
2020	73521	20756	47465	147689

المصدر: الموقع الرسمي للإحصاء UNCTADstat

الملاحق

الملحق رقم (4): قياس التنوع في النشاطات الإنتاجية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الكهرباء والغاز	أنشطة التصنيع	البناء	خدمات أخرى	التجارة	النقل والإتصالات	HHI
1980	3402	18424	3865	4307	9284	4938	1898	0.17081881
1981	3805	18644	4040	4655	10097	5247	1818	0.16059796
1982	3544	18113	4320	5308	10652	5647	1831	0.14570091
1983	3504	18990	4908	5957	12024	6021	2207	0.13794005
1984	3707	20506	6230	6760	12313	6997	2544	0.12573679
1985	4839	21433	6739	7364	13506	7977	2747	0.11186962
1986	5646	18948	8697	9434	9892	9337	3271	0.17659139
1987	6622	19399	8194	8784	16028	8834	3215	0.07459039
1988	6625	17716	7483	7052	14494	8392	2939	0.07402187
1989	6856	16916	5908	6592	11979	8063	2651	0.07509366
1990	7075	22161	7066	6384	12678	7971	2878	0.10621188
1991	4775	18661	5095	4251	7753	6119	2140	0.14165673
1992	5941	17899	5388	4678	10301	6487	2469	0.10852985
1993	5674	16916	5188	5204	11053	7846	2636	0.09207902
1994	4196	14569	4271	4329	8688	6914	2020	0.1018889
1995	4166	15231	3697	4011	8253	6502	1983	0.11966891
1996	5127	18196	3460	3976	8894	6429	2575	0.23542604
1997	4249	19050	3369	4222	8430	6655	2988	0.15139913
1998	5587	15939	3798	4519	9172	7126	3329	0.09396338
1999	5458	18073	3506	4075	8694	6820	3397	0.12449322
2000	4647	25963	3277	3881	8233	6390	3472	0.22750313
2000	4647	25963	3277	3881	8233	6390	3472	0.22750313

الملاحق

2001	5392	23312	3432	4151	9044	6806	4136	0.17305588
2002	5260	23196	3453	4643	9280	7077	4330	0.16367377
2003	6658	29310	3721	5181	10438	7891	5046	0.18801012
2004	8056	38264	4368	6365	12251	9294	7113	0.2046969
2005	7937	52270	4601	6898	13079	10068	8803	0.27160177
2006	8827	60513	4933	8398	15117	11061	10052	0.27759501
2007	10219	67272	5505	10574	19549	13628	11666	0.25186603
2008	11263	86771	6331	13471	27289	16943	12857	0.26785896
2009	12820	51957	6420	13766	26524	17492	11910	0.13589838
2010	13649	65349	6729	16053	31840	18875	12552	0.16472034
2011	16222	81952	7322	17310	44546	21667	14727	0.18153584
2012	18336	81845	7535	18200	46038	23231	15410	0.16784573
2013	20663	73051	7776	19773	44373	25719	18434	0.12679354
2014	21993	68992	8340	21472	46594	28004	19242	0.10685965
2015	19218	40828	7335	18470	39441	24552	16539	0.06617924
2016	19556	37318	7057	18216	38846	23589	16450	0.06153284
2017	19996	43495	7347	19080	39077	24169	17779	0.06641391
2018	20769	49322	7436	19333	37450	23778	18501	0.07383619
2019	21190	43967	7575	20112	37284	23041	18809	0.06117105
2020	20756	28458	7131	19007	35914	20696	16910	0.04539527

المصدر: الموقع الرسمي للإحصاء UNCTADstat

الملحق رقم (5): اختبار الاستقرارية فليبيس بيرون الموسع مخرجات EViews12

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
		<u>At Level</u>			
		LHHI	LGG	LGE	LIRG
With Const	t-Statistic	-1.6026	-1.5640	-1.9342	-1.0045
	Prob.	0.4720	0.4913	0.3138	0.7426
		n0	n0	n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.6459	-1.6307	-0.5631	-2.4226
	Prob.	0.7563	0.7627	0.9759	0.3630
		n0	n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	1.3348	2.4469	4.2617	6.4753
	Prob.	0.9517	0.9958	1.0000	1.0000
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(LHHI)	d(LGG)	d(LGE)	d(LIRG)
With Const	t-Statistic	-8.2729	-4.9176	-4.6217	-4.7099
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0006	0.0005
		***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-10.2599	-5.0610	-4.8831	-4.5767
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0017	0.0039
		***	***	***	***
Without Co	t-Statistic	-7.2461	-4.3282	-2.9980	-2.0101
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0037	0.0438
		***	***	***	**

الملحق رقم (6): اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع مخرجات EViews12

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>			
		LHHI	LGG	LGE	LIRG
With Const	t-Statistic	-1.6700	-1.6515	-2.0615	-1.0659
	Prob.	0.4384	0.4476	0.2607	0.7198
		n0	n0	n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.7342	-1.0597	-0.3612	-2.5987
	Prob.	0.7172	0.9233	0.9858	0.2830
		n0	n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.3156	2.8525	2.6390	7.9595
	Prob.	0.7720	0.9985	0.9974	1.0000
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(LHHI)	d(LGG)	d(LGE)	d(LIRG)
With Const	t-Statistic	-5.7802	-4.8787	-4.5783	-4.6930
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0007	0.0005
		***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-5.8470	-5.0151	-4.7522	-4.5546
	Prob.	0.0001	0.0012	0.0025	0.0041
		***	***	***	***
Without Co	t-Statistic	-5.7589	-4.2596	-1.5504	-2.2370
	Prob.	0.0000	0.0001	0.1123	0.0261
		***	***	n0	**

الملحق رقم (7): درجة الابطاء جدول التكامل المشترك مخرجات EViews12

Dependent Variable: LHHI
Method: ARDL
Date: 04/24/23 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGG LGE LIRG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LHHI(-1)	0.487414	0.132826	3.669571	0.0013
LGG	-0.208765	0.263651	-0.791822	0.4366
LGG(-1)	0.336211	0.366182	0.918153	0.3681
LGG(-2)	0.439616	0.355898	1.235231	0.2292
LGE	0.810844	0.424829	1.908637	0.0689
LGE(-1)	-0.330409	0.677509	-0.487682	0.6304
LGE(-2)	0.164947	0.623879	0.264389	0.7938
LGE(-3)	0.062426	0.572233	0.109093	0.9141
LGE(-4)	1.202169	0.439677	2.734211	0.0118
LIRG	-0.809934	0.639889	-1.265741	0.2183
LIRG(-1)	-1.857306	0.912878	-2.034561	0.0536
LIRG(-2)	1.124017	0.911272	1.233459	0.2299
LIRG(-3)	-1.313669	0.647127	-2.030000	0.0541
C	3.023466	1.006063	3.005244	0.0063
R-squared	0.818439	Mean dependent var	-2.071914	
Adjusted R-squared	0.715817	S.D. dependent var	0.481913	
S.E. of regression	0.256902	Akaike info criterion	0.401089	
Sum squared resid	1.517968	Schwarz criterion	1.010625	
Log likelihood	6.579862	Hannan-Quinn criter.	0.615979	
F-statistic	7.975317	Durbin-Watson stat	1.980176	
Prob(F-statistic)	0.000010			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (8): معادلة طويل الأجل واختبار الحدود مخرجات EViews12

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGG	1.106278	0.467562	2.366058	0.0268
LGE	3.726159	0.884450	4.212967	0.0003
LIRG	-5.573488	1.310710	-4.252267	0.0003
C	5.898454	2.198521	2.682919	0.0133

EC = LHHI - (1.1063*LGG + 3.7262*LGE - 5.5735*LIRG + 5.8985)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	4.775496 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size 37	37	Asymptotic: n=1000		
		Finite Sample: n=40		
		10%	2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544
		Finite Sample: n=35		
10%	2.618	3.532		
5%	3.164	4.194		
1%	4.428	5.816		

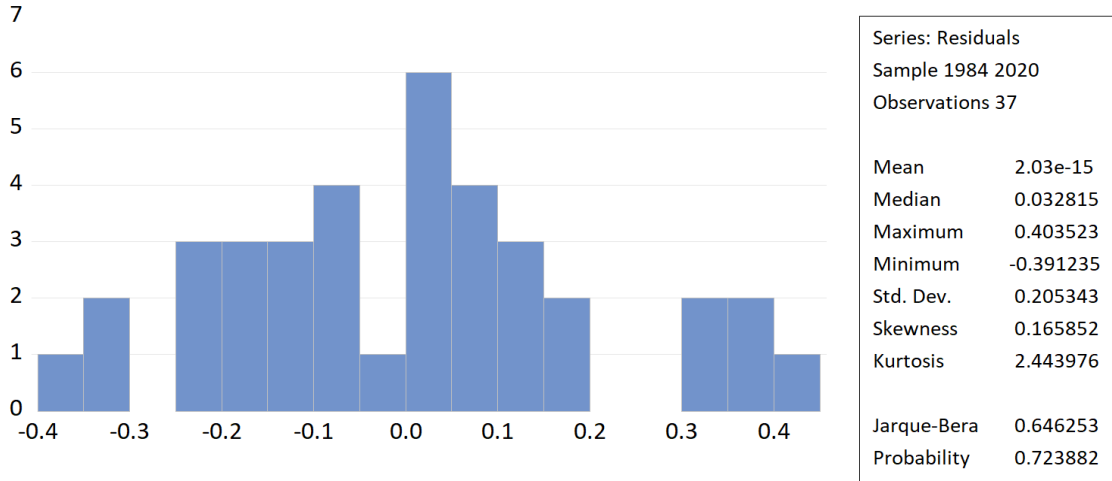
الملحق رقم (9): معادلة قصيرة الأجل مخرجات EViews12

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LHHI)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/24/23 Time: 00:14
 Sample: 1980 2020
 Included observations: 37

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGG)	-0.208765	0.216898	-0.962503	0.3458
D(LGG(-1))	-0.439616	0.266807	-1.647696	0.1130
D(LGE)	0.810844	0.369480	2.194557	0.0386
D(LGE(-1))	-1.429542	0.443923	-3.220249	0.0038
D(LGE(-2))	-1.264595	0.407730	-3.101552	0.0050
D(LGE(-3))	-1.202169	0.400232	-3.003677	0.0063
D(LIRG)	-0.809934	0.476545	-1.699596	0.1027
D(LIRG(-1))	0.189652	0.570996	0.332142	0.7428
D(LIRG(-2))	1.313669	0.509102	2.580362	0.0167
CoIntEq(-1)*	-0.512586	0.096818	-5.294345	0.0000
R-squared	0.600095	Mean dependent var	-0.030038	
Adjusted R-squared	0.466793	S.D. dependent var	0.324714	
S.E. of regression	0.237110	Akaike info criterion	0.184872	
Sum squared resid	1.517968	Schwarz criterion	0.620256	
Log likelihood	6.579862	Hannan-Quinn criter.	0.338365	
Durbin-Watson stat	1.980176			

* b-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



الملاحق

الملحق رقم (11): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.407455	Prob. F(2,21)	0.6705
Obs*R-squared	1.382159	Prob. Chi-Square(2)	0.5010

الملحق رقم (12): اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.310482	Prob. F(13,23)	0.2759
Obs*R-squared	15.74427	Prob. Chi-Square(13)	0.2632
Scaled explained SS	4.392428	Prob. Chi-Square(13)	0.9863

الملحق رقم (13): اختبار جودة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LHHI LHHI(-1) LGG LGG(-1) LGG(-2) LGE LGE(-1) LGE(-2) LGE(-3) LGE(-4) LIRG LIRG(-1) LIRG(-2) LIRG(-3) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.956331	22	0.3493
F-statistic	0.914569	(1, 22)	0.3493
Likelihood ratio	1.507027	1	0.2196

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.060585	1	0.060585
Restricted SSR	1.517968	23	0.065999
Unrestricted SSR	1.457383	22	0.066245

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	6.579862
Unrestricted LogL	7.333376

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة اثر أدوات السياسة المالية (نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الضريبة على الدخل الإجمالي) في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980-2020) ولتحقيق ذلك تم استعمال أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL للتقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى وجود اثر معنوي للنفقات العامة بشقيها التجهيز والتسيير وأيضا الضريبة على الدخل الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل. ما يعني أن التوسع في النفقات العامة وتطوير أداء الضريبة في صالح الاقتصاد الوطني يمكن من تحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن ريع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: نفقات التجهيز ، نفقات التسيير ، الضريبة على الدخل الإجمالي ، التنويع الاقتصادي ، نموذج ARDL.

Summary :

This study aims to know the impact of fiscal policy tools (equipment expenditures, operating expenses, tax on gross income) in achieving economic diversification in Algeria during the period (1980-2020). Distributed ARDL for estimating the short- and long-term equilibrium relationships between the various variables of the study.

Through this research, we concluded that there is a significant effect of public expenditures, in both parts of equipment and management, as well as the tax on gross income, on economic diversification in the long term. This means that the expansion of public expenditures and the development of tax performance in the interest of the national economy enables the achievement of added value in the sectors of the real economy away from fuel revenues.

Keywords: Equipment expenses, operating expenses, gross income tax, economic diversification, ARDL model.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ